نَـقْـد السِيَاسَة الـثَـقَافِيَة:
إِمَّا ثَـقَافَة كَوْنِيَة، وَإِمَّا الإِنْحِطَاط

رَحْمَان النُوضَة

(الصيغة 6)

فَـــهْـــرس الـــوَثِـــيـــقَـــة

1. مَدْخَل إلى إشْكَالِيَة الثَّقَافَة.....3
2. مَا هِي الثقافة؟. 6
3. لَا تَخْلِطُوا بَيْنَ الثَّقَافَة وَالْفُنُون !. 10
4. مَا هِي مَشَاكِل الثقافة اليوم؟.....13
5. كَيْفَ يَحْدُث التَفَاعُل بين الثقافة والسياسة؟.....20
6. هَل نَسْتَعملّ الثقافة لِتَنْمِيَة الاقتصاد، أم العَكس؟.....29
7. مَنْ هُم خُصُوم الثقافة؟.....33
8. مَا هِي الدُّرُوس المُسْتَخلصة من السياسات الثقافية الماضية؟....36
9. لِمَاذا نَحتاج إلى تَرْجَمَة الكتب الأجنبية؟.....40
10. أَزْمَة الكُتَّاب وأزمة دُور النَّشْر.....44
11. مَا الخُلاصة ؟. 53

ملاحظة: في الوثيقة الحالية، حاول الكاتب التَقْلِيل من عرض أفكار أو أطروحات جاهزة، وفضّل ***طرح الأسئلة*** المُحرجة. الهدف من ذلك هو تَقْرِيب القارئ من المَوَاضِيع الحَسَّاسَة، وَمُلَامَسَة التفاصيل المهمّة، وَحَثُّ القارئ على مراجعة بعض المعتقدات العامّة، وبلورة آراء خاصة، في ميدان السياسة الثقافية. لأن طرح الأسئلة الجيّدة، هو أكثر إفادةً من تقديم أجوبة جاهزة.

1. مَـدْخـل إلى إشْكاليَة الثَـقَافَـة

مِن مصلحة الشعب أن يُثير مُثَقَّفُوه، من وقت لآخر، إشكالية أوضاع الثقافة القائمة في المجتمع. لماذا؟ لأن الشعب قد لا يعي جودة أو رداءة الثقافة التي يحملها. ولأنه بإمكان الثقافة القائمة في المجتمع، أن تساعد هذا المجتمع على التقدّم. كما يمكن لهذه الثقافة القائمة في هذا المجتمع أن تَعُوق تَقَدُّمَه. وذلك بالضّبط حسب جودة هذه الثقافة القائمة، أو حسب مستوى حَيَوِيَّتِهَا، أو حسب نُضجها.

ومعروف أنه بإمكان الثقافة القائمة أن تتعمّق، وأن تتنامى، وأن تَغْتَنِي. كما يمكنها أن تتقلّص، أو أن تَتَكَلَّسَ، أو أن تتخلّف، أو أن تنحرف، أو أن تموت. فإذا كانت الثقافة (القائمة في المجتمع) حيويّة، ومنتجة، ومبدعة، ومنتشرة، وَكَوْنِيَة، أصبح بإمكان الشعب أن يُعمّق وعيه، وأن يحسّن أوضاعه، وأن يُنجز طُموحاته. أمّا إذا غدت الثقافة جَاهِلَة، أو هَزِيلَة، أو نَادرة، أو سطحية، أو شكلية، أو مُخادعة، أو زائفة، أو منحرفة، أو مُسْتَلَبَة، فإن الشعب سيفقد موهبة النقد، وسيعجز عن مقاومة الرّداءة، وسيغرق في المُيُول المُحافظ، أو اليميني، أو الرّجعي، بل قد يخسر الجرأة اللاّزمة لِتَثْوِير أوضاعه. وهذا هو رِهَان (pari, enjeu) الثقافة.

وقد يجد المثقّفون، وكذلك المواطنون، متعة، أو منفعة، في الحوار حول مسألة «الثقافة». لكن كلّ شخص يتظاهر بالثقافة قد لا يكون بالضرورة مؤهّلاً للحديث الجاد عن الثقافة. وقد تساءلتُ داخل نفسي عن حالتي الشخصية، وقلتُ: هل يحقّ لي الكلام حول

«الثقافة»؟ هل اهتمامي الجزئي، أو الضعيف، أو المغرور، بالثقافة (وَلَوْ منذ قرابة خمسين سنة) يؤهّلني للمساهمة في طرح بعض الملاحظات حول الثقافة؟ هل ثقافتي المحدودة تؤهِّلني للكلام حول الثقافة؟ وهل ملاحظاتي حول الثقافة تَستحق الاهتمام؟

أعترف صراحةً أن ثقافتي مَحدودة جدًّا، وأنني مجرّد جاهل فُضولي. وَأُقِرُّ أن ما أعرفه هو جزء ضَئِيل جدًّا بالمُقارنة مع ما يجب معرفته. ولا أرضى عن مستوى تَثْقِيفِي الذّاتي الضعيف. وأعترف أن أطروحاتي حول «الثقافة» تبقى مجرد اجتهادات متواضعة، مطروحة لإغناء النّقاش، وخاضعة له. وفي نفس الوقت، لا يمنعني هذا الاعتراف بتواضع ثقافتي من الدفاع عن آرائي، إلى حين أن أقتنع بغيرها. وأنا لستُ «خبيرا» في مجال «الثقافة». وفي نفس الوقت، أشكّ في إمكانية وجود «خبير» مُكْتَمِل، أو مُرْض، في مجال «الثقافة». لماذا؟

لأن «الثقافة» ليست تخصّصًا، ولاَ علمًا دقيقًا، بمدارس معروفة، وبتجارب ثابتة، وبامتحانات مُقنّنة، وبشواهد مضبوطة. ولأن الحوار حول «الثقافة»، يُرجعنا في آخر المطاف، إلى تفضيلات شخصية، أو اختيارات فلسفية، أو قناعات سياسية، أو انحيازات فِئَوِيَة. حيث أن الصّراع فيما بين القِوَى السياسية، وفيما بين طبقات المجتمع، يَمْتَدُّ إلى مجال الثقافة، بل يسيطر عليها، وَيُكَيِّفُها. ويتميّز «المثقف» بكونه يعي جهله. بينما «العارف»، أو «الخبير» الرّسمي، قد يكون هو الذي يحمل الكثير من اليقينيات، إلى درجة أنه قد لا يعي أمورا أخرى، أو لا يتساءل حول جودتها، أو حول انحيازها، أو لا ينفتح على نقدها، أو لا يوظّفها بما فيه الكفاية صَوْبَ انعتاق الإنسان.

من المفهوم أن يميل كل نظام سياسي استبدادي إلى إهمال الثقافة، أو إلى تسخيرها، إن كانت طيّعة. وإذا خالفت الثقافةُ النظامَ السياسيَ القائمَ، أو انتقدته، أو عارضته، يميل هذا النظام إلى

تبخيســـها، أو تهميشها، أو مُضَايَقَـتِها، أو خنـقـها، أو قمعها، أو حتّى منعها. لأن المستبدّين يخافون من أن ***تُحَوّل الثقافةُ المواطنينَ إلى فاعلين طَمُوحِين، أو نَاقِدِين*** دَقِيقِين، أو مُحاسبين شَديدين. ومن طبيعة النظام الرأسمالي أنه لا يرفض الثقافة، بل يدفعه تركيزه المطلق على الرّبح إلى التضحية بالثقافة، أو تهميشها، أو إهمالها.

وكلّ من يريد تحقيق تنمية المجتمع، أو يعتني بالتقدم المُجتمعي الشمولي، يحتاج بالضرورة إلى تنمية الثقافة. وتبعًا لذلك، يحتاج إلى تحمّل أنشطة الثقافة، وإلى تلبيّة حاجيّاتها، وإلى ضمان حُرّياتها، وتنشيط تفاعلاتها الكونية، وتنمية إبداعاتها اللامتناهية. بل يستحيل إصلاح المُجتمع، أو إنجاز أي تَقويم مُجتمعي، إذا نحن لم نقم بِتفعيل الثقافة وتنميتها.

أضف في مكان مناسب: وكلّما حَوَّلَت آلِيَّاتُ الرأسماليةِ الثقافةَ إلى سلعة تجارية، أو إلى مِلْكِية خاصة، أو إلى امتيازات طبقية، يُصبح معظم المواطنين الكادحين عاجزين على الوصول إلى الثقافة. فَلَا يَقدرون على اكتسابها، أو استيعابها. آنذاك تتحول هذه الثقافة إلى غُرُور مَمْسُوخ. فَيَنْهَضُ من جديد المثقفون الحقيقيون لمكافحة الجهل، والكذب، والرّداءة، والغشّ، والاستلاب، عبر إحياء الثقافة الناقدة، وتنشيطها، ونشرها.

2. مَا هِي الثقافة؟

ما هو ***الفعل الثقافي*** ؟ أو بعبارة أخرى، ما هو ***التّثقيف الذّاتي***؟ لتوضيح الفكرة، لنتخيّل مثلا شخصا مِهْنَتُه طبيب. وعليه، حينما يقرأ هذا الطبيب كُتبا في مجال الطب، فإنه لا يقوم بعمل ثقافي، وإنما يوسّع تكوينه المهني. وما دام يحصر تكوينه في مهنته، تبقى ثقافته محدودة، أو ضعيفة، أو فقيرة. وحينما يقرأ مثلًا هذا الطبيب كتبًا عن علم المجتمع، فإنه يقوم بعمل ثقافي، أو يُنجز ***تثقيفا ذاتيا***.

لِنَتخيّل الآن شخصا يعمل كأستاذ يدرّس علم المجتمع. وحينما يقرأ هذا الأستاذ كتبا عن علم المجتمع، فإنه لا يقوم بعمل ثقافي، وإنما يعمّق تخصّصه المهني. فتبقى ثقافته، هو أيضًا، محدودة أو ضعيفة. أما حينما يقرأ هذا الأستاذ مثلاً كتبا عن الطب، فإنه يقوم بعمل ثقافي، أو بتثقيف ذاتي. ***فَأَنْ تُثَقِّفَ نفسك، يعني أنك تَدْرُس علوما أو معارف خارجة عن مهنتك، أو تتجاوز مدى تخصّصك، بلا قيود، وبدون حدود.*** لأن الثقافة تأتي من تعميق دراسة واستيعاب قضايا تتجاوز ضرورات المهنة، أو التخصّص، أو تتعدّى حاجيّات الحياة اليومية المعتادة. ***وفضاء الثقافة يتّسع ليشمل مُجمل التُرَاث المعرفي للبشرية جمعاء، قديمه وحديثه.***

وعليه، ***فالمثقف*** ليس هو الشخص الذي يعرف القراءة والكتابة، وليس هو الشخص الذي حصل على شواهد مدرسية، أو مهنية، أو جامعية، من صنف مرموق. وليس المثقف هو الشخص الذي يتوفّر على تخصّص مهني مُعمّق. وإنما ***المثقف*** هو الشخص الذي يطّلع،

وبمنهج متواصل، على معارف واسعة، وفي مجالات متعدّدة، ومتنوّعة، ويجتهد لاستعمال هذه المعارف بهدف تنوير غيره، ويحرص على إبقاء شعلة الضمير الإنساني حيّة وناقدة، في نفسه، وفي غيره. ولا تناهض الثقافة الجهلَ فقط، بل تقاوم أيضا الرداءة، والغرور، وَالْاِسْتِلَاب، والظُّلم، والطائفية، واستغلال الإنسان من طرف الإنسان، وكل أشكال خَرْق حقوق الإنسان.

يعطي بعض الفاعلين لمفهوم الثقافة معنًا منفعيا، أو ناقصا، أو انتهازيا، أو خاطئا. فما هي الثقافة إذن؟

الثقافة هي على الخصوص تحصيل، واستيعاب، وتطوير، أكبر قدر مُمكن من التُرَاث الفكري، أو المعرفي، المكتوب، الذي أنتجته مجمل البشرية على مرّ التاريخ، (سواء في بلادنا، أم في مجمل بقاع العالم). فلا يُعقل أن نحصر الثقافة في حدود «تراث قومي»، أو «وطني»، أو «ديني» مزعوم. والمكوّن الأساسي للثقافة، بل نواتها الصّلبة، هي ***الثقافة المكتوبة. وأهم مواد الثقافة هي : الفلسفة، والأدب، والتاريخ، والقانون، والعلوم الدّقيقة، والمنطق، والعلوم الإنسانية، وعلوم المُجتمع، وما شابهها. وكل ثقافة تنعدم فيها مثل هذه المواد الأساسية يمكن أن تصبح عبثية، أو عقيمة. وفي هذه الحالة، فَإنها سَتُؤَدّي إلى اِسْتِلَاب الإنسان.***

و«الخبير»، أو «العَالِم المُتخصّص»[1]، ليس بالضرورة «مثقفا»! لأن كل «ثقافة» تبقى محبوسة في مجال تخصّص ضيق، وَلَا تستطيع أن ترقى إلى مستوى المعرفة الواسعة، أو الوعي الشمولي، أو الرؤية الاستباقية، أو المستقبلية! وَلُبُّ الثقافة هو الفكر العقلاني النقدي.

[1] خلال ندوة حول «أدوار المثقف والجامعات بالعالم العربي»، انعقدت في مراكش في يوم 19 مارس 2015، طرح الكاتب عزمي بشارة ضرورة مراجعة معنى مصطلح المثقف، لإبعاده عن المعنى الموسوعي، وربطه بالاختصاص الدّقيق. فهل المثقفون هم حقّا ذوو الاختصاص؟

وبدون هذا الفكر العقلاني النّقدي، تتحوّل «الثقافة» إلى انحراف، أو هذيان، أو اِسْتِلَاب. وكلمّا ضعف الفكر النّقدي، أو غاب، فإن الجهل يطغى بسرعة على كل شيء. والثقافة هي بطبيعتها متعدّدة، ومتنوّعة، ومنفتحة، ومتناقضة، ومتطوّرة. وإذا لم تكن الثقافة ەكذا، فإنها تفقد صفة الثقافة. والوسيلة الرئيسية لتمرير الثقافة من الأجيال القديمة إلى الأجيال الحديثة، ليست هي الموسيقى، أو الرقص، أو الغنى، أو السينما، أو ما شابهها من فنون، وإنما هي خُصوصًا المدرسة، والجامعة، والكتب، والمكتبات العمومية.

وللتمييز بين ***"الثقافة" و"الفنون"***، لنتساءل الآن : ما هي ***"الفنون"؟*** الفنون هي الأنشطة، الفردية أو الجماعية، (سواءً كانت فكرية، أو يدوية، أو تقنية، أو آلية، أو غيرها)، التي تُنتج فُرجة، أو مشهدًا، أو عرضًا، أو تُحْفَة، أو أي منتوج مشابه (سواءً كان هذا المنتوج قارًّا، أم عابرًا)؛ ويتميّز (هذا المنتوج الفني) بكونه يحمل قِيَمًا، أو يُجسّد جماليةً، أو تُرَاثًا، أو يُحدث مُتْعَةً داخل نفس مُتَلَقّيه؛ ويكون هذا المنتوج الفني مطلوبًا، أو مرغوبًا فيه، بسبب ما يثيره من متعة، أو جماليّة، أو معانيّ، أو أحاسيس.

وعليه، ***فالفرق الجوهري بين الثقافة والفنون، هو أن الثقافة هي تحصيل أفكار، أو معارف، أو معطيات، من خلال دراسة التراث الثقافي الإنساني المكتوب؛ بينما الفنون هي الأنشطة التي تُتيح الاستمتاع بإبداع، أو مَشْهَد، أو فُرْجَة، أو أحاسيس مُثارة.*** ورغم أن الثقافة والفنون يحملان معًا مشاعر إنسانية، ورغم أنهما يتداخلان فيما بينهما في بعض المنتوجات، ورغم أنهما يتأثّران بشكل مُتبادل، فإنه لا يحقّ لَنَا أن نَخْلِطَ فيما بينهما.

أما الأشخاص الذين يقتصر دورهم على الاستثمار المهني في التّرويج التّجاري لمنتوجات فنّية أو ثقافية، بهدف جني الرّبح، فهم

تُجّار مثل غيرهم، ***ومن الخطأ الفادح أن نعتبرهم مثقفين.*** فمثلا النّاشر، أو الموزّع، أو المكتبي، اللذين يتّجرون في ترويج الكتب، هم تجّار، وليسوا بالضرورة مثقفين، ولا منتجين للثقافة. لأن منتج الثقافة هو الكاتب، وليس ناشر الكتاب، أو موزّعه، أو بائعه. وإذا اعتبرنا مثلا فيلما سينمائيا، فإننا سنجد فيه بالتّأكيد تعاون عدة حرف، وتلاقح عدة مهن فنّية، كما سنجد فيه بوادر ثقافية (مثل القصّة، الحوار، المُعاملات، القِيَم، المشاعر، إلى آخره). ورغم ذلك، يبقى الفيلم مجرد فيلم، أي عمل فَنِّي، ولا يتحوّل إلى ثقافة. والدّليل على ذلك هو هذه التجربة (التي يمكن أن يُجرّبها كلّ من يشكّ فيها) : إذا عزلنا مثلا طفلا أو شابّا عن تأثير الثقافة الحقيقية، وإذا أخضعنا هذا الشاب لمشاهدة سلسلة متواصلة من الأفلام، خلال سنوات مُتَتاليات، فهذه المشاهدة المكثّفة للأفلام، لن تُحوّل هذا الشابّ إلى مثقف. بل سيبقى شبه أمّي، أو شبه جاهل.

3. لَا تَخْلِطُوا بَيْنَ الثَّقَافَة وَالْفُنُون !

يلجأ العديد من الفاعلين السياسيين بالمغرب، وخاصة الدولة، وكذلك مؤسسات أخرى تعمل في تناغم معها، إلى ***الخلط بين الثقافة والفنون***. وسياسة الخلط هذه تَضُرُّ بالثقافة، وبالمثقفين، وبالشعب.

ويظهر أن "جمعية جذور" تخلط بشكل مُتعمّد بين «***الثقافة***» و«***الفنون***» (تمامًا مثلما تفعل الدولة بالمغرب). وكل شيء تُشَمُّ فيه رائحة «الفنون»، تعتبره تلقائيًّا "جمعية جذور" شيئا «ثقافيا»! بينما في الواقع، كل فنّان، أو مغنّي، أو موسيقار، أو راقص، أو ممثّل، أو رسّام، مهما كان بارعا، أو محبوبا، أو محترما، فإنه ليس بالضرورة مثقفا، ولا منتجا للثقافة. فمثلا الرّسامة المغربية المسمّاة بـ «الشعيبية» هي فنانة عبقرية، ومحترمة، ومحبوبة، ومقتدرة، لكنها ليست مثقفة. وهي منتجة للفن التشكيلي، لكنها ليست منتجة للثقافة. ومفكّرون أمثال عبد الله العروي، أو عابد الجابري، أو عزيز بلال، أو عبد الكبير الخطيبي، أو بول باسكون، ومن شابههم، هم مثقَّفُون، ومنتجون للثقافة، ولو أنهم لا يملكون أية مَهَارَة فَنِّيَة (artistique).

ويظهر من خلال أدبيات "جمعية جذور" أنها تطابق بين «الثقافة» و«الفنون». وتخلط بين ***المثقفين*** المنتجين للثقافة من جهة، ومن جهة أخرى ***المهنّيين الذين يَتَّجِرُون في المنتوجات الفنية أو الثقافية***. كما تضع "جمعية جذور" في نفس السّلة المثقفين المنتجين للثقافة، وكذلك الفنّانين (في الموسيقى، والغناء، والرقص، والرّسم، والتمثيل، أو التّصميم، أو الطبخ، أو السمعي البصري، إلى آخره). وتُدْخِلُ كذلك

"جمعية جذور" ضِمْنَ المُـثَـقَّـفِـين المقاولين، ورجال الأعمال، والمهنيين، الذين يتّجرون في المنتوجات الفنية أو الثقافية. وتضيف إليهم "جمعية جذور" الجمعويين، والموظّفين، والإداريين، والتنظيمات النقابية، أو المهنية، العاملة في، أو المرتبطة ب، ***مجالات تجارة المنتوجات الفنية أو الثقافية***. وتضيف إليهم أيضا بعض النّشطين في مجالات السياحة، أو الصناعة التقليدية، أو المهرجانات الموسيقية، إلى آخره. وذلك كله بدعوى «ترابط الثقافة بالفنون». فنحصل هكذا على خليط غير مُتَجَانِس.

وكانت الدولة في المغرب، (إبّان حكم الملك المستبد الحسن الثاني، صُحبة وزيريه القَوِيّيْن : عبد الحفيظ العلوي، وادريس البصري، بين سنوات 1970 و 1990)، تخلط بين «الثقافة» و«الفنون». لأنها كانت تشعر بأن الثقافة تنمّي أفكارا ثورية معارضة للنظام السياسي الملكي القائم، وتهدد استمراريته. فكانت الدولة ومؤسّساتها تميل إلى اختزال الثقافة في بعض "الفنون"، مثل الفُروسية ("التْبُورِيدَة")، والفُولْكْلُور، والتقاليد العتيقة، ومهرجانات الموسيقى، والغنى، والرّقص، والمَعارض، والاحتفالات، والولائم، وكرة القدم، والشبيبة والرياضة، والصناعة التقليدية، والسياحة، والأسواق الأسبوعية، والمَوَاسِم، والطّبخ، وأضرحة الأولياء الصّالحين، والزَّوَايَا (جمع زَاوْيَة)، وما شابهها. وكانت ***نتيجة سياسة هذا الخلط (بين الثقافة والفنون)*** هي إبعاد الشعب عن الثقافة الحقيقية التنويرية، ثم إغراقه في الجهل، والانحطاط، وذلك لتسهيل التلاعب بعقول المواطنين. ولا زلنا إلى حدّ الآن بالمغرب نحصد النتائج الكارثية لهذه السياسة. حيث نلاحظ تتابع أجيال شبه أمّية، أو شبه جاهلة، حتى في أوساط نسبة هامّة من المُمَدْرَسِين (les scolarisés)، أو من المُتَخَرِّجِين من الجامعات. وقد برز أيضا هذا الخلط بين الثقافة والفنون في سنة

2007، في التجربة الفاشلة التي تمّ فيها تعيين مُمَثِّلَة المَسْرَح المحترمة ثريا جبران كوزيرة للثقافة. (والمشكل هنا يكمن في سياسة التعيين، وليس في الشخص المُعيّن). وكانت الفكرة الكامنة خلف هذا التّعيين هي بالضبط الاعتقاد بأن «كل فنان مُقتدر، هو آليا وبالضّرورة مثقف مُحنّك».

4. مَا هِي مَشَاكِل الثـقافة اليَوم؟

اِطّلعتُ على ما نشرته "جمعية جذور" حول مشروعها الرّامي إلى كتابة «توصيات حول السياسة الثقافية»[2]. وتريد هذه الجمعية تقديم هذه «التوصيات» إلى الدولة القائمة في المغرب، لكي تطبّقها الدولة بهدف «تنمية الاقتصاد». وتعتقد "جمعية جذور" أنه يكفي أن نقدّم للدولة «توصيات حول السياسة الثقافية» لكي تتجنّد هذه الدولة لتطبيقها بحماس. كأن الدولة بالمغرب ظلّت دائما تحب الثقافة، وتقدّر المثقفين ! ونشكر السّادة الناشطين في "جمعية جذور"، لأن مبادرتهم هاته وَفَّرَت لنا فرصة مهمة لِنِقَاش مسألة «الثقافة». وتُوحي الوثيقة الرئيسية لِـ "جمعية جذور"، [الحاملة للعنوان «نحو سياسة تضع الثقافة في قلب التنمية الاقتصادية»] أن المناهج التي تشتغل بها هذه الجمعية لا ترقى إلى المستوى المُرضي. وقد كان على "جمعية جذور"، إن كانت تريد حقيقةً خدمة الثقافة، أن تطرح على نفسها بعض ***الأسئلة المُحرجة***، وأن تُحاول الإجابة عليها بنزاهة. ومن بين هذه الأسئلة، ما يلي :

ما هي الثقافة؟ من هم المثقفون؟ لماذا تطالب "جمعية جذور" بتنميّة الثقافة، دون أن توضّح من هو ***نوع الثقافة*** التي تريد تنميّته؟ هل الثقافة هي صنف واحد، أم أنها أصناف متفاوتة، أو متناقضة، أو متصارعة؟

---

[2] يمكن قراءة وثيقتها على الموقع التالي : (بالعربية) : http://racines.ma/node/530
(أو بالفرنسية) : http://racines.ma/node/529

كيف نقيس تطوّر مستوى ثقافة المُواطن، أو الشعب؟ وبأيّة أدوات، وبأية معايير؟

وما هو تاريخ الثقافة بالمغرب؟ وكيف تطوّرت تاريخيا الثقافة بالمغرب؟ ومن كان يقمع الثقافة والمثقفين في المغرب؟ ومن كان يراقب الجرائد، والمجلات، والكتب؟ وَمَن كان يختلق الحِيَل لمنعها؟ من كان يهدّد المطابع، أو يتعسّف عليها؟ من كان يحجز الجرائد، والمجلّات، والكُتب، في المطابع، قبل خروجها للنّشر؟ من كان يُطوّق الحدود، ويحتجز الكتب والمنشورات في الجمارك، والمطارات، لمنعها من دخول البلاد؟ ألم يحاول وزير الداخلية الأسبق ادريس البصري فرض ضريبة (000 5 درهم) على كل مواطن يريد تثبيت الصحن الملتقط لتلفزات الأقمار الصّناعية (إبّان ظهورها لأوّل مَرَّة)، وذلك لكي يَصُدَّ الشعب عن استعمالها، أو الاستفادة من تنويرها؟

من كان ولا يزال يضايق المثقّفين الأحرار، أو يحاصرهم، أو يقمعهم، أو يهمّشهم، أو يمنعهم من الوصول إلى وسائل الإعلام العمومية؟ ألم تكن ***الدولة القائمة هي أكبر عدوّ للثقافة وللمثقفين***؟ أليس تاريخ المغرب تاريخ منع، وقمع، وتَجْهِيل؟

ألم تكن الأموال التي تدّعي الدولة إنفاقها على الثقافة مخصّصة في الحقيقة لأنصارها، أو لِزُبنائها؟ ألم يكن دعم الدولة موجّهًا فقط ***لصنف مُحافظ من "الثقافة"***؟ ولماذا تتحكّم وزارة الداخلية (المعروفة بهاجسها الأمني المُفرط) في جزء كبير من الدّعم العمومي، أو من التسهيلات المخصّصة لدعم الثقافة والفنون؟

هل يحتاج حقيقةً المثقفون والفنانون إلى ***الدَّعْم المالي*** المُوزّع مِن طرف الدولة، أم أنهم يحتاجون أكثر من ذلك إلى الحرّيات، وإلى تنظيم أنفسهم في جمعيات أو نقابات، وإلى التضامن فيما بينهم؟ ولماذا تميل بعض الأحزاب السياسية إلى ***الهيمنة*** على التنظيمات الخاصة

بالمثقفين، أو بالفنانين (مثل نموذج سيطرة حزب "حزب الاتحاد الاشتراكي" على «اتحاد الكتاب بالمغرب»، خلال عدّة عُقود متوالية، وَتَحْرِيفِه عن دوره الثقافي العادي)؟

لماذا كل مثقّف تدعّمه الدولة ينتهي إلى التَّبَعِيَة، ثمّ التَدْجِين، ثم العُقْم؟ وهل يمكن لمثقّف غير مستقل عن السلطة السياسية أن يكون ***مثقّفا موضوعيا، أو ناقدا***؟ هل يُعقل، في مجتمع متخلّف مثل مجتمع المغرب، أن يكون المثقّف محايداً، أو مُحافظًا، أو بدون نقد؟ هل يعقل، في إطار مجتمع يسود فيه الفساد والاستبداد، أن تكون الثقافة غير مقاومة للجهل، وَلِلْاِسْتِلَاب (aliénation)، وللظّلم المجتمعي؟

لماذا تفشل غالبية المبادرات التي تقوم بها الدولة في مجال الثقافة، رغم ما تنفقه عليها من أموال؟ لماذا لا تقدر الدولة على رفع مستوى ثقافة جماهير الشعب؟ ومن يلزم أن يكون المستفيد الأول من الثقافة، هل النظام السياسي القائم، أم الشعب؟ هل يحقّ للشعب أن يكون حرًّا ومستقلًّا في تكوين ثقافته، أم أن الدولة هي التي يحقّ لها أن تفرض نوعًا محدّدًا من الثقافة على الشعب؟

لماذا تبقى فعالية إدارات الدولة (المشرفة على أنشطة ثقافية أو فنية) ضعيفة؟ لماذا تذهب قرابة النصف من مجمل الأموال العمومية المخصّصة لدعم الثقافة أو الفنون إلى ***ميزانية التَّسْيير***؟ لماذا تذهب ميزانية التّسيير هذه إلى موظفين مأجورين يُعرقلون الثقافة أكثر مِمَّا يُساعدونها؟ لماذا تشتكي الدولة من ***تَسْيِيس*** (politisation) المثقّفين، وتنفّذ هي نفسها تسييس دعمها للأنشطة الثقافية؟ ولِماذا تُمارس الدولة تَسْيِيس تأطيرها للأنشطة الفنية؟ لماذا لا تقدر الدولة على الالتزام بالشّفافية في مجال توزيع الدّعم المادّي على الفاعلين في مجالات الثقافة أو الفنون؟

ما هو ***نوع الثقافة*** الذي يقدر على خدمة التّنمية المُجتمعية الشّمولية؟ وكيف يمكن ***تنمية الثقافة*** بالمغرب؟ وهل الثقافة التي تكون خاضعة للنظام السياسي القائم تستطيع خدمة التنمية أو التقدّم؟ هل يمكن حقّا لهذا الصّنف من النظام السياسي القائم بالمغرب أن يُنَمّي الثقافة التَنْوِيرِيَة؟

لماذا تصرّ دائما الدولة على إحكام ***سيطرتها*** المطلقة على مضمون ***التعليم***، وعلى مجمل ***وسائل الإعلام*** العمومية؟ لماذا يحرص النّظام السياسي القائم على تسخير التعليم، والإعلام، والثقافة، لِخدمة استراتيجياته الخاصّة بِدَوَامِه؟ لماذا تميل دائما الدولة بالمغرب إلى محاولة ***إلهاء الشعب***، أو إبعاده عن الثقافة التنويرية؟

لماذا يصرّ النظام السياسي القائم بالمغرب على بناء مسجد في كل حيّ صغير، ويُوفّر له طاقمًا من المأجورين، ويُجَهّزه بمكبّرات الصوت، وفي نفس الوقت، يرفض هذا النظام السياسي تشييد ولو ***مكتبة عمومية*** واحدة وجيّدة في كل مدينة (مثلما تفعل معظم الدول الديمقراطية في أوروبا وأمريكا وآسيا)؟ هل الشعب يحتاج حقيقةً إلى المساجد أكثر ممّا يحتاج إلى ***المكتبات العمومية***؟ هل «قراءة القرآن تُعوّض قراءة كل كتب الدنيا الأخرى»، مثلما تزعم بعض الحركات الإسلامية الأصولية؟ هل «الاطّلاع على القرآن يُعفي من الاطّلاع على كلّ الكتب الأخرى»؟ لماذا يقبل المواطنون المساهمة ماليّا في تشييد المساجد، ويرفضون المشاركة في تجهيز المكتبات المحلّية أو العمومية؟ ولماذا تحتوي المكتبات المحلية الحالية على عدد هزيل من الكتب؟ ولماذا غالبية الكتب الموجودة في المكتبات المحلية الحالية هي من النّوع العَقِيم الحامل للأيديولوجية الإسلامية الأصولية؟ ولماذا يحرص المسلمون على الذهاب إلى المساجد، ولا يَعْبَؤُونَ بالذّهاب إلى

المكتبات العمومية؟ وما هي علاقة الدّين بالثقافة؟ وهل الدّين ينمّي الثقافة، أم أنه يعوقها، ويحتقرها، ويُهمّشها، ثم يُلغيها؟

وما هي علاقة الثقافة بِالتُّرَاث، وَبِالمهَوِيَة؟ وما هي علاقة الثقافة بالسياسة؟ ومن هي أصناف السياسة التي تعادي الثقافة التنويرية؟

وهل الفساد والاستبداد موجودان فقط في الحكّام السياسيين، وفي مراكز السّلطة، أم أنهما موجودان أيضا في بعض المثقفين، أو في بعض المهنيّين الذين يَتَّجِرُون في تَرْوِيج المنتوجات الفنية أو الثقافية؟

وهل يوجد ***الاستغلال*** المفرط، أو اللاشرعي، فقط في بعض المصانع، أو المقاولات، أو المَزْرَعَات؟ ألا يوجد أيضا هذا الاستغلال في المهن التي تُروّج المنتوجات الفنّية، أو الثقافية؟ ألا يتعرّض المثقفون والفنانون هم أيضا إلى الاستغلال، أو التحايل، أو الإهانة، أو الضياع؟ وعند إبرام عُقد (contrats) ترويج منتوجاتهم، ألا يخضع المثقفون، أو الفنانون، إلى ***ميزان قِوَى*** مختل، أو غير عادل؟ وهل من العدل أن يكون هامش ربح المهنيّين الوسطاء (الذين يروّجون منتوجات ثقافية أو فنّية) أكبر بكثير من نصيب المثقفين أو الفنّانين الذين أنتجوا هذه المنتوجات؟ ألا يهدّد تضخيم هامش ربح المُرَوِّجِين، على حساب المُبدعين، بتفقير، أو انقراض، هؤلاء المُنتجين؟

لماذا توجد هذه الوضعية الثقافية المفلسة في المغرب؟ لماذا يُهمل الشعب الثقافة؟ لماذا لا يتعوّد الشعب على القراءة، وعلى التفكير الشخصي الحُرّ؟ لماذا لا تشتري الجماهير كُتبًا ولو كان ثمنها مخفّضًا؟ لماذا لا يقرأ مواطنونا حتّى ولو وَزَّعْنَا عليهم كُتُبًا بالمجان؟ لماذا لا تقوم الإذاعات والتلفزات العُمومية بواجبها في مجال تقريب الجماهير من الثقافات الجيّدة؟

ولماذا يعجز المواطنون العاديّون على قراءة الكتب الجيّدة؟ لماذا لا يقدر المواطنون على تخصيص وقت كاف أو ملائم لقراءة الكتب الجيّدة؟ لماذا يَخْفِقُ المواطنون في توفير التَرْكِيز الذهني الذي تتطلّبه قراءة كتب جيّدة؟ أليس ***نمط العيش في إطار نظام رأسمالي هو العائق الكبير الذي يَحْرُمُ عامّة الكادحين والمواطنين من القدرة على إيجاد وقت معيّن لتخصيصه لقراءة الكتب الثقافية الجيّدة؟*** وإذا كانت وسائل الإعلام (مثل الإذاعات، والجرائد، والتلفزات، والأنترنيت) لا تشجّع على قراءة الكتب الثقافية الجيّدة، ألَا تتحوّل هذه الوسائل، في هذه الحالة، إلى بديل منافس، يُنْسِي الثقافة الجيّدة، أو يتجاهلها، أو يُهمّشها، أو يُحاربها؟

لماذا لا يهتمّ مواطنونا بالثقافة وبالفنون الرّاقية؟ لماذا يظل عدد المكتبات المحلية هزيلاً؟ لماذا تَكْرَه الدولة هي نفسها الثقافة والمثقفين؟ لماذا ترفض الدولة بشكل مفضوح القيام بواجبها في مجال دعم الثقافة أو تنميّتها؟ لماذا تؤمن الدولة مثلاً بدعم الفلاحة، أو السياحة، أو الصّناعات المصدّرة، وتتهرّب إلى حدّ الآن من واجب توفير الدّعم الجدّي واللازم للثقافة؟ وهل يُعقل، في حالة المغرب، الاعتماد على الدولة في مجال تنمية الثقافة؟

لماذا يستحيل على المثقف الباحث أو المُؤلّف أن يعيش من مداخيل الدِّراسات أو الكتب التي ينشرها؟ لماذا يتعذّر أكثر فأكثر على معظم الفنانين (مثل الموسيقار، والمغني، والملحّن، والمسرحي، والممثّل، والمخرج، والرسام، والرّاقص، إلى آخره) أن يعيشوا من مداخيل أنشطتهم الفنية؟ لماذا أصبحت أعداد متزايدة من المهن الثقافية، أو الفنية، عاجزة على الاستمرار في الوجود بدون الحصول على دعم عمومي من الدولة؟ وحتى إذا وُجِدَ دعم الدولة، ألا يُهَدِّدُ هذا الدّعم الاستقلالية الفكرية للمثقف أو للفنان؟ ولماذا ***يظلّ الحصول***

على دعم الدولة مشروطا بالولاء السياسي المطلق لها؟ ولماذا معظم هذه المهن هي اليوم مهدّدة بالزوال، في إطار العولمة الرأسمالية الحالية؟

5. كَيْف يَحْدُث التَفَاعُل بين الثقافة والسياسة؟

ليست ***علاقة الثقافة بالفنون*** هي العلاقة الوحيدة المُعَقَّدَة. بل نجد أيضا أن ***علاقة الثقافة بالسياسة، وعلاقة الثقافة بالدّين،*** هي أيضا علاقات صعبة، ومثيرة لخلافات منحازة، أو متوتّرة، أو متعصّبة.

من الأكيد أن المجتمع يحتاج إلى الثقافة، وأن تنمية الثقافة تحتاج إلى ***بنيات تحتية،*** وإلى ***دعم مادّي،*** وإلى تسهيلات. لكن الفاعل المجتمعي الذي يتصرّف في تدبير هذه الامكانات المادية، هو ***الفاعل السياسي،*** وليس المُثقف. وبدلاً من أن يوفّر الفاعل السياسي للمثقف الوسائل التي يحتاجها لكي يساهم المثقف بحرّية في تثقيف المجتمع، فإن ***الفاعل السياسي يَميلُ، في معظم الحالات، إلى احتواء المثقف، أو توظيفه، أو تسخيره، أو تدجينه. فَلا يستطيع المثقف أن يصون استقلاليته الفكرية إلاّ إذا دافع عن استقلاليته المادية، وحافظ عليها.***

وفي إطار العلاقة بين المثقف والفاعل السياسي، يحاول هذا الأخير أن يفرض على المثقف وظائف، أو مهام، أو أدوار، تلغي ***الاستقلالية الفكرية*** للمثقف، أو تقلص حرّياته، أو تُحَرِّمُ عليه ***النَّقْدَ السياسي.*** وفي غالبية الحالات، يقبل المثقفُ غير النّاضج، أو الرَّديئ، أو الانتهازي، خدمةَ الطبقات السّائدة. وفي الحالات النّادرة للمثقف النّزيه، أو المبدئي، يتشبّث هذا الأخير بالحقيقة، وبالعدل، ويرفض التّدجين، ولو أدّي به موقفه المبدئي هذا الى التهميش، أو الفقر، أو الاضطهاد. **وكلّما قبِل المثقف هذا التّدجين، يكون قد فَقَدَ صِفَة**

المثقف، وتحوّل إلى مجرّد موظّف مُلحق بالدولة، أو مسخّر لخدمة سياساتها. بينما جمهور المثقف، لا يقبل من هذا الأخير أن يتحوّل إلى عنصر خاضع، أو انتهازي، أو منافق، أو طفيلي، أو مُرتزق.

هل يمكن فصل الثقافة عن السياسة؟ هل يمكن للمثقف أن يكون واقعيًّا، أو حَذِرًا، أو ثَاقِبًا، أو موضوعيا، إذا هو تجاهل الأمور السياسية؟ أليس من واجب المثقف أن يدرس السياسة (كمادّة علمية)؟ وهل يمكن للفاعل السياسي هو نفسه أنّ يكون متنوّرًا، أو عادلاً، أو إنسانيًا، إذا هو أهمل الثقافة، أو تجاهلها؟ أليس من واجب الفاعل السياسي أن يدرس الثقافة، وأن يسترشد بِقِيَمِهَا الإنسانية؟

وهل يُعقل أن تكون السياسة الخفية للدولة، في مجال الثقافة، أو الفنون، هي مجرّد تعميم لِسياستها التحكّمية، أو الضّبطية، أو الأمنية؟ ***هل يمكن أن يحدث نمو الثقافة في ظلّ سياسة القمع، أو التهميش، أو التّحكّم، أو التّخويف، أو الترهيب، أو الضّبط الأمني؟***

ولماذا تَلجأ الدولة بالمغرب، في المرحلة الحالية، إلى الإنْفَاق بسخاء على المسارح (في الدار البيضاء، والرباط، ...)، وعلى تنشيط مِهْرَجَانَات الموسيقى؟ ولماذا يلجأ النظام السياسي في المغرب، في هذه الفترة بِالذَّات، بعد مرور «الحراك الديمقراطي» في العالم العربي، وبعد «حركة 20 فبراير» بالمغرب، إلى إطلاق ***استراتيجية جديدة تريد تكثيف الأنشطة الفنية*** (*وليس الثقافية*)؟ هل السبب يرجع لكون الدولة غدت تؤمن حقّا بقيمة الفنون ودروها، أم أن السبب هو فقط أنها تريد ***إبعاد الجماهير عن القضايا السياسية، عبر إلهاءها، أو تخديرها، بِصَخَبِ الأنشطة الفنية؟***

وهل يمكن ***لمدارس تكوين الفنّانين***، والمهنيين المرتبطين بهم، أن تكون فعّالة، أو جيّدة، إذا لم تكن ***مستقلة عن السلطة السياسية***، وعن السّلطات المحلية، وعن إدارات الدولة؟ ألا تؤدّي ***وِصَايَة***

السلطات المحلية، أو الدولة، أو الإدارة، على مدارس التكوين في الفنون، أو على المراكز الثقافية، أو المركّبات الثقافية، أو المسارح، أو دور الثقافة، أو دور الشباب، إلى عرقلتها، أو تدهورها، أو تَسْفِيهِهَا؟

لماذا ***تمنع السّلطات*** المحلّية تنظيم بعض الأنشطة، أو النّدوات، أو المحاضرات، أو النقاشات الثقافية، أو العروض، أو غيرها، التي تطالب بعقدها بعض الجمعيات المحسوبة على التّيارات التقدّمية، أو المعارضة، أو اليسارية؟ لماذا تفضّل هذه السّلطات المحلّية ترك المراكز الثقافية، أو المركّبات الثقافية، أو المسارح، أو دور الشباب، مغلقة، أو مهجورة، بدلاً من أن تسمح باستخدامها من طرف جمعيات تقدّمية، أو ناقدة، أو معارضة؟ هل الحصول على رخصة استعمال هذه البنيات التحتية الثقافية مشروط بأن يكون مضون الأنشطة المبرمجة مناصرًا، أو مواليّا للنظام السياسي القائم؟ ألا ***تؤدّي مثل هذه الشروط السياسية إلى خنق الثقافة***، أو تهميشها، أو تسفيهها؟

هل يحقّ للسّلطات المحلّية أن تَحْرُمَ مواطنين محسوبين على اليسار المعارض من حقوقهم في المواطنة؟ هل يحقّ للدولة، أو للنظام السياسي، أن يفرض على كل نشاط ثقافي أن يتضمّن دعاية مناصرة لهذا النظام السياسي، لكي يحظى هذا النشاط المبرمج بالحقّ في استعمال ***البنيات التّحتية*** الموجودة، أو بالمرور عبر ***وسائل الإعلام*** العمومية؟ أَلَيْسَ هذا القَمْع مظهر من مظاهر الاِسْتِبْدَاد ؟ هل يجوز للدولة أن تسخّر الثقافة، أو الفنون، بهدف تحويلهما إلى وسيلة للتّحكّم في عقول المواطنين؟ ***أليس الحلّ الأحسن لفائدة الشعب هو تحرير كلّ البنيات التحتية المستعملة في مجال ترويج الثقافة، أو الفنون، من هيمنة السلطة السياسية وإداراتها المتعدّدة؟***

ومن بين الأشياء التي تفضح اليوم كَمْ أن المجتمعات المسلمة (ومنها المجتمع المغربي) ***تُهْمِلُ نسبيّا الثقافة***، نجد مثلاً في المغرب، أن أقوى ***الزعماء الحزبيين*** في الساحة السياسية، يتميّزون حاليا، في معظمهم، ***بمستوى ثقافي*** غير مُرض، أو ضعيف. ويفرض توضيح هذه الفكرة أن نذكر أمثلة ملموسة عن بعض الأسماء الشخصية، ولو أن الغاية ليست هي التشهير بأحد. ومن بين هؤلاء الزعماء، نجد مثلاً في المغرب السّادة المحترمين عبد الإله بنكيران [زعيم "حزب العدالة والتنمية" (وهو إسلامي أُصُولِي)]، وحميد شباط [زعيم حزب الاستقلال(وهو مُحافظ)]، وادريس لشكر [زعيم "حزب الاتحاد الاشتراكي" (وهو يَتَأَرْجَحُ بين الوسط واليمين)]، ومصطفى البكوري [زعيم "حزب الأصالة والمعاصرة" (وهو مِن خُدَّام القصر الملكي)]، وصلاح الدّين مَزْوَار [رئيس "حزب التّجمّع الوطني للأحرار" (وهو مُوَالِي للقصر)]، إلى آخره. وهم كلّهم وزراء، أو مرشّحون لكي يصبحوا وزراء.

والعديد من الزّعماء السياسيين بالمغرب جاؤوا بالصّدفة إلى السياسة، مثلاً من خلال النشاط الدّعوي الدّيني، أو العمل النقابي، أو الاقتصادي، أو المُقَاوَلَاتِي، إلى آخره. ولم يسبق لهم أن درسوا ***علوم أو فنون السياسة، أو لا يتميّزون بشواهد دراسية، أو بتجارب راقية، في مجال السياسة***.

وحول إمكانات ***التَثْقِيف الذَّاتِي***، نلاحظ في الحياة المجتمعية الحديثة جانبين متناقضين. ***من جهة أولى***، لا تساعد الحياة المجتمعية بما فيه الكفاية، المواطن العادي، أو المواطن الذي يضطلع بمسئوليات معيّنة، على تعميق تثقيفه الذّاتي. بل تفرض ضغوطات الحياة المجتمعية عليه بأن يكتفي ***بتخصّصه المهني***، أو ***بعمله المأجور***. و***من جهة ثانية***، توفّر التكنولوجيات الإلكترونية (المَعْلُومِيَات) الحديثة فرصا جديدة، وسريعة، في مجال التّثقيف

الذاتي، وذلك بفعالية لم يسبق لها مثيل في التاريخ الماضي. ورغم ذلك، الحالة الإِجْمَالِيَة هي أن معظم المواطنين يشتكون من ضيق الوقت، ومن ***صعوبة، أو استحالة، قيامهم بِتَثْقِيفِهِم الذّاتي.***

وعليه، تُطرح إذن ***بعض التَسَاؤُلَات في مجال علاقة الثقافة بالسياسة*** : هل يكفي لمسئول حزبي أن يُثْقِنَ فَنَّ المُناورة، أو الدّيماغوجية، أو الشّعبوية، لكي يسمح له الشعب بِتَبَوُّءِ أعلى مواقع المسئوليات السياسية في الدولة؟ هل يكفي في شخص معيّن أن يكون مهندسا، أو حاملا لشواهد جامعية، لكي يصبح وزيرا، ولو أن تَكْوِينَه الثقافي هزيل؟ هل الحصول على نسبة هامّة من أصوات النّاخبين يعطي الشرعية لأي مُرشّح كان لكي يتولّى مسئوليات كبرى في الدولة، ولو كان ***المستوى الثقافي*** لهذا المُرشّح ضعيفًا؟ لماذا لَا نَضع قانونًا يَشْتَرِطُ في كلّ مرشّح، يطمح مستقبلاً لتحمّل مسئوليات سياسية، أن يكون له ***حد أدنى من التكوين الثقافي؟*** و***كيف نَقِيس*** هذا المستوى الثقافي لكل مرشّح في الانتخابات؟

ولماذا ترفض الدولة بالمغرب، منذ عشرات السّنين، تمرير قانون يشترط في المرشّحين إلى منصب برلماني، أو إلى صفة ممثّل محلّي، أن يكون مثلاً حاصلاً على شهادة الإجازة الجامعية، أو على البَاكَالُورِيا؟ (ولو أن الشواهد الجامعية لا تُلغي كلّيًا حظوظ ارتكاب تهوّر سياسي، وإنما تقلّصها فقط).

وكيف يُعقل أن يستطيع زعيم سياسي المساهمة في بلورة سياسة استراتيجية مفيدة للحزب، أو للحكومة، أو للمجتمع، إذا كان ***تكوين*** هذا الزعيم السياسي ضعيفًا في ***مجالات ثقافية أساسية، مثل الفلسفة، والتاريخ، والعلوم الدقيقة، والمنطق، والعلوم الإنسانية، والعلوم السياسية، وعلوم المُجتمع، والقانون، والأدب، والاقتصاد،***

والمحاسبة ***(comptabilité)*** ***، والهندسة*** ***(ingénierie)*** ***، والجغرافية، والبيئة، والعلاقات الدولية***، وما شابهها؟

وهل يمكن لشعب، هو نفسه جاهل في غالبيته، أن يميّز بين مرشّحين مثقفين، وآخرين جاهلين، خلال الانتخابات الرئاسية، أو البرلمانية، أو المحلية؟

وما هي أحسن السّبل لكي يكون كل عضو متحزّب (مرشّح محتمل في المستقبل لتحمّل مسئوليات سياسية) متشبّعًا ***بتكوين ثقافي*** معمّق ومضبوط؟ وكيف يمكن إيصال الأحزاب، والنقابات، والجمعيات، إلى ***توفير تكوين ثقافي*** متواصل لأعضاءها؟

وهل يمكن حقًّا إقامة ***مدرسة عليا عمومية متخصّصة في تكوين سياسيّين*** رزينين ومثقفين؟ ولماذا تسيّر مثلاً الدولة بالمغرب مدارس تكوين الأطر الإدارية (مثل "مدرسة تكوين الأطر" بمدينة القنيطرة) كأنها مدرسة تابعة لحزب سياسي مُسْتَتِر، يشترط في كلّ شيء الولاء المطلق للنظام السياسي القائم؟ وما هي الدّروس المستخلصة من تجارب بلدان العالم التي استعملت "مدارس لتكوين أطر عليا للدولة" (مثل "المدرسة الوطنية للإدراة" (ENA) في فرنسا)؟

وكيف يمكن فحص أو مراقبة ***المستوى الثقافي*** لمرشّح سياسي معيّن؟ وما العمل إذا اتّضح، خلال فترة تحمّله للمسئولية، أن المستوى الثقافي لمسئول سياسي معيّن، هو هزيل، أو غير كاف؟ وما هي مسئولية الشعب ؟ وما هي إمكاناته العملية، والقانونية، لِتنحية كل مسئول سياسي يتّضح أن ضعف مستواه الثقافي لا يؤهّله للإستمرار في تحمّل مسئوليات سياسية؟

وإذا بحثنا العلاقة الضِمْنِيَة التي تُقِيمُها "جمعية جذور" بين الثقافة والسياسة، نلاحظ من خلال بياناتها، ومن خلال وثيقتها الرئيسية (الحاملة للعنوان «نحو سياسة تضع الثقافة في قلب التنمية

الاقتصادية»)، أن هذه الجمعية تريد تحليل إشكالات الثقافة (والفنون) بالمغرب، لكنها في نفس الوقت تتحاشى مسبقًا ***توجيه النّقد للنظام السياسي*** القائم، رغم أن هذا النظام هو الذي يتحمّل المسئولية الرئيسية عن تدهور الثقافة، أو عن إعاقة نموّها. هل مثل هذا المنهج المحتشم، أو المُهادن، يؤهّل صاحبه إلى بلوغ الحقيقة؟ ألا يُساهم كلّ باحث في مجال الثقافة يَتَحَاشَى نقد النظام السياسي، سواءً بوعي أم بغير وعي، في تغليط الشعب، وذلك عبر طمس نقائص هذا النظام، أو عبر إخفاء تَنَكُّر هذا النظام لواجباته في مجال دعم الثقافة أو تنميتها؟

وتظهر "جمعية جذور" كأنها تريد تنمية ***ثقافة مثالية، ومحايدة، أو مُتَرَفِّعَة عن الصّراع الطبقي*** الجاري في المجتمع، بكلّ أبعاده الفكرية، والثقافية، والاقتصادية، والسياسية. حيث أن "جمعية جذور" لا تميّز بين من هم مناصرين للثقافة، ومن هم خصومها. ولا تفرّق "جمعية جذور" بين الفاعلين الذين يمكن أن نُعَوِّلَ عليهم في مجال تنمية الثقافة، والفاعلين الذين يجب أن نحذر منهم، لأنهم يستغلّونها، أو يُضَايِقُونَهَا، أو يُحاربونها. فَلاَ يحسّ قارئ وثيقة "جمعية جذور" أنها تدرك جيّدًا ما هي الثقافة، ومن أين تأتي، ولماذا تصلح.

هل الثقافة هي واحدة، أم أنها ثقافات مختلفة؟ هل يمكن للثقافة، أو للمعرفة، في مجتمع طبقي، أن تكون مُحايدة، أو غير مُنْحَازَة؟ هل يمكن للثقافة أن تكون مستقلّة عن الصراع الطبقي؟ هل الثقافة هي مجرد معارف محايدة؟ يُجيب المحافظون بِنعم، ويُجيب التقدّميون بِلَا. وَيَرفض المحافظون الأفكار التقدمية، وَيُنَاهِضُ التقدّميون المعتقدات التي تَكْبَتُ الحِسَّ النَقْدِي للمواطن، أو تُعِيق تَفَتُّحَ عَقْلِه. وفي واقع كلّ مجتمع طبقي، لا يمكن أن توجد «الموضوعية»، أو «عدم الانحياز»، لا في السياسة، ولا في الإعلام، ولا

في الثقافة، ولا في الفنون. بل ***يخترق الصّراع الطبقي كل المجالات، بما فيها ميادين الثقافة، والفنون***. لهذا السّبب، ***لا توجد ثقافة أو فنون إلاّ وهي منحازة لصالح طبقة، أو طبقات مُحدّدة***. ولهذا السبب نجد أيضا في المجتمع، مثلاً «***ثقافة تقدّمية***» تتصارع مع «***ثقافة محافظة***». ونجد «***ثقافة اشتراكية***» تتصارع مع «***ثقافة رأسمالية***». ونجد «***ثقافة عقلانية***» تتصارع مع «***ثقافة دِينِيَة أصولية***». ونجد «**ثقافة مساندة للنظام** السياسي القائم»، تَتَعَارَك مع «**ثقافة مُعارضة** لهذا النظام السياسي»، إلى آخره.

وكل مثقّف أو فنّان يحاول بالضّرورة تأويل مكتسبات الثقافة (المحلّية، أو الكونية) لصالح الطبقة التي ينتمي إليها (أو التي يريد خدمتها). وكلّ مثقف أو فنان يميل بالضّرورة إلى محاولة استغلال الثقافة، أو الفنون، لتقوية طبقته المجتمعية، أو لخدمة الطبقة التي يرغب في الالتحاق بها.

ويظهر كأن الهدف الرئيسي لِـ "جمعية جذور" هو مطالبة الدولة بأن تقدّم دعما مادّيا للمهنيّين العاملين في مجالات الإتّجار في منتوجات ثقافية أو فنية. لأن هَمّ "جمعية جذور" ليس هو تنوير الإنسان، أو تحريره، وإنما هو تنمية الاقتصاد، ولو كان ذلك عبر ترويج ثقافة سطحية، أو زَائِفَة، أو مُسْتَلَبَة. بينما المنهج المناضل يعتبر أن ***كل ثقافة لا تساهم في تحرير عقل الإنسان من العوائق التي تعوق ازدهاره، تتحوّل إلى مجرّد تَرَف تَافِه، أو عَبَثِي، أو حتّى مُضَلِّل.***

وفي مجال العلاقة بين «الموقع الطبقي» و«الثقافة المحمولة»، يجذر بنا أن نتساءل : من يحدّد ثقافة المواطن (أو من يحدّد وعي الشعب)؟ هل «ثقافة المواطن» هي التي تحدّد «كينونته المجتمعية»، أم أن الوضع المجتمعي للمواطن هو الذي يُحدّد ثقافته ووعيه؟ وحسب المنهج الماركسي، وخلال مراحل الرّكود السياسي التي يتطوّر

أثناءها المجمتع بسرعة بطيئة، فإن ***«الوضع المجتمعي»، أو الموقع الطبقي للمواطن، هو المحدّد الأساسي لوعيه، ولثقافته، ولفنونه المفضّلة.*** أمّا خلال الفترات التاريخية الثورية، التي يحتدم فيها الصراع الطبقي، فإن «الوعي»، أو «الثقافة»، المحمولين من طرف المواطن، أو الشعب، هما اللذين يُحدّدان إلى أيّ مدى يمكن للمواطن، أو للشّعب، أن يغيّر «أوضاعه المجتمعية».

ألاَ توضّح مثل هذه الإشكالات المذكورة أعلاه، أنه إذا لم توجد في بلد مُعيّن ***علاقة دقيقة، وطيدة، وسليمة، بين الثقافة والسياسة*** (في عقول المواطنين، وكذلك في عقول السيّاسيّين على حدّ سواء)، فإن مصير هذا المجتمع سيكون هو التجريبية، أو الارتجالية، أو العبث، أو الضّلال، أو الاضطراب، أو الضّياع، أو الانحطاط؟

6. هَل نَستعملّ الثـقافة لِتَنْمِيَة الاقتصاد، أم العَكس؟

انتشرت مؤخّرًا ***أطروحة*** جديدة، ذات طبيعة اِقْتِصَادَوِيَة، تبحث عن إمكانية ***استغلال الثقافة، بهدف تنشيط التنمية الاقتصادية.*** (ونجد «جمعية جذور» من بين أنصار هذه الأطروحة[3]). كأن الشعار العام أصبح هو : «لِنُسَخِّرْ كُلّ شيء لخدمة التنمية الاقتصادية»! دون تحليل، أو نقاش : ما هو نوع هذه التنمية الاقتصادية المُبتغاة؟ ومعظم حاملي هذه الأطروحة لا يتألّقون بإنتاجات ثقافية بارعـــة. ولا يهمّهم من الثقافة إلاّ ما يمكن أن ينتج أرباحًا مالية.

والدليل على اِسْتِلَاب (aliénation) أصحاب هذه الأطروحة هو أنهم يَقْلِبُون المَنْطِقَ على رأسه : فَبدلاً من أن تكون عندهم التنمية الاقتصادية في خدمة الثقافة (وفي خدمة الإنسان)، فإنهم يريدون تسخير الثقافة (والإنسان) لخدمة "التنمية الاقتصادية"، ولتنمية رأس المال. وَيُصَنِّفُون الثقافة كجزء من «الرأسمال اللاّمادي». ومنطق الرّأسمال واضح ومعروف، وهو البحث المستمر عن إنتاج أرباح مالية. إلى متى؟ إلى ما لا نهاية، أو إلى أن ينهار كلّ شيء.

وحينما يحاول أصحاب هذه الأطروحة تبرير أهمية الثقافة، يقولون بأنها «تلعب دورا كبيرا في التنمية الاقتصادية». بمعنى أنه إذا ما اعتبر

---

[3] أنظر «وثيقة عمل» التي نشرتها "جمعية جذور"، تحت عنوان: « نحو سياسة تضع الثقافة في قلب التنمية بالمغرب»، على الإنترنيت، في 28 نونبر 2014. (ملاحظة : النص بالفرنسية هو أكثر وضوحا، بينما الترجمة إلى العربية غير مُرضية).

أصحاب هذه الأطروحة، في مرحلة معيّنة، أن «مردودية» الثقافة في مجال التنمية الاقتصادية أصبحت ضعيفة، أو غير مُرضية، فمن المحتمل أن يضحّوا بالثقافة، أو أن يُهْمِلُوهَا، بهدف تركيز كل جهودهم على "التنمية الاقتصادية". بينما ***لا يستطيع الإنسان أن يكون إنسانًا كاملا إذا افتقر إلى الثقافة***. ألا يكون الإنسان، المحروم من الحد الأدنى الضروري في الثقافة، مثل زجاجة فارغة، أو مثل حيوان أليف، أو مُدجّن؟ له جسم، وعينان، وأذنان، وقامة، ولباس، ومظهر، لكن بدون مضمون، أو بدون قيم إنسانية. أليس ضروريا أن يبقى دعم الثقافة متواصلاً، وذلك بغض النظر عن صغر، أو عن كبر، «المردودية الاقتصادية» للثقافة؟

لذا نقول لأنصار أطروحة استغلال الثقافة في الاقتصاد : إن همّكم الأساسي ليس هو الثقافة (مثلما تدّعون)، وإنما هو إنتاج الأرباح المالية. وتريدون الظهور بمظهر أصدقاء الثقافة، بينما أنتم تستغلّونها، أو تُهْمِلُونَهَا، أو تَتَعَسَّفُون عليها.

فهل يمكن لفاعل يعمل في مجال ثقافي، أن ينتج حقّا مضمونا ثقافيا بارعًا، إذا كان الهدف الأهمّ لدى هذا الفاعل في ميدان الثقافة هو جني أرباح مالية، أو إنجاز تنمية اقتصادية؟ على خلاف ذلك، ألا تستوجب تنمية الثقافة الانطلاق من الحاجيات الثقافية لجماهير الشعب، وليس الانطلاق من حاجيات السوق الاقتصادية، أو من حاجيات الرأسمال الذي يريد استغلال منتوجات ثقافية؟

وقد جاء في وثيقة "جمعية جذور": «لكي توجد حياة ثقافية، دائمة ومنتظمة، يجب أن يوجد سوق للثقافة» (ص 17). وهذا الطّرح صحيح، لكنه غير مكتمل. ***فالشرط الأول*** لوجود حياة ثقافية، هو وجود مثقفين يتمتّعون بحريات التفكير، والتعبير، والنقد، والإبداع، والنشر، والتواصل، والتنظيم، والتظاهر. ***والشرط الثاني*** هو أن تكون وسائل

الإعلام العمومية مستقلة عن السلطة السياسية، وعن القوى الاقتصادية الخصوصية. ***والشرط الثالث*** هو أن تكون وسائل الإعلام العمومية مفتوحة لكل المواطنين، ولكل المثقفين، ولكل الفنانين، بغضّ النظر عن مُيُولَاتِهِم السياسية، وأن لا تكون حكرًا على أنصار النظام السياسي القائم وَخُدَّامِه. وأما شرط «وجود سوق للثقافة»، فيأتي في مرتبة رابعة أو دُنْيَا.

فَهَلْ يصحّ حقّا أن تنمية الثقافة تبقى مشروطة بتحويلها إلى سلعة تجارية عادية، في سوق رأسمالية مفتوحة؟ وهل يُعقل أن تكون حاجيّات السّوق الرأسمالية هي التي تُحدّد التوجّهات الثقافية (سواءً للدولة أم للمواطن)؟ هل يُعقل أن تكون السوق الرأسمالية هي التي تُحدّد قيمة أو ثمن أيّ منتوج ثقافي؟ أليس الموقف الأكثر صوابًا هو الذي يعتبر أن الثقافة الحقيقية لا ثمن لها؟ بل الثقافة الرّزينة لا تنشغل بالرّبح المالي، وإنّما تهتمّ بالمعرفة، والتّثقيف، والعلوم، والحكمة، والوعي، وتنوير العقل، والعدل، والقيم الإنسانية، وتحرير الإنسان.

صحيح أن كل مثقف يحتاج إلى حدّ أدنى من المدخول المادي للعيش بكرامة. وصحيح أن كثيرا من المثقفين يتحمّلون العيش في الفقر. لكن معظم المثقفين الحقيقيين لا يطالبون بصدقات، ولا بمساعدات، وإنما يطالبون أولًا وقبل كلّ شيء بحرّيات سياسية فعلية. وسواءً على مستوى الفرد، أم على مستوى المجتمع، فإن الثقافة الحقيقية تشبه "البحوث العلمية الأساسية" (la recherche scientifique fondamentale). ***حيث لا تكون الثقافة خصبة ومفيدة إلاّ إذا تَرَفَّعَتْ عن مَنطق الرّبح، وعن همّ المردودية المادّية السّريعة***. وإذا ما سيطر هاجس الرّبح، أو المردودية، على نشاط ثقافي معيّن، يسقط بالضرورة هذا النشاط في النُّكُوص، أو الرَّدَاءَة.

ويختلف الأمر جذريا بالنسبة للفنون، (وكذلك بالنسبة للمهن التي تشتغل في ميادين تسويق المنتوجات الثقافية أو الفنية). لأن مجمل ***منتجي الفنون، ومروّجيها، يحتاجون بالضّرورة إلى حدّ أدنى معقول من المردودية المالية، والسريعة،*** لكي يستطيعوا الاستمرار في أنشطتهم. بينما الثقافة، لا تكون ثاقبة، ومحترمة، إلاّ إذا ترفّعت عن منطق المردودية، أو الرّبح. ***وهذا الاختلاف بين الثقافة والفنون، هو واحد من بين الفروقات التي تستوجب التّمييز، أو الفصل، بين الثقافة والفنون.***

وتؤكّد وثيقة "جمعية جذور" على ***ضرورة استقرار المجتمع*** لكي توجد التنمية الشّاملة أو المستدامة[4]. وهذا الطّرح صحيح بشكل عامّ. لكنـــــه لا يحقّ للدولة أن تُهمل الثقافة، أو أن تقمع المثقفين، أو أن تضطهد النَّاقِدِين، وذلك بمبرّر أن المجتمع يحتاج إلى الاستقرار، وليس إلى الثقافة. والسؤال المطروح هو : ***ما هو نوع الاستقرار الذي نريد؟ وما هو الإطار الذي نريد أن نَسْتَقِرَّ فيه؟ هل الاستقرار في إطار الاستبداد والفساد يوصل المجتمعَ إلى التنمية الاقتصادية المبتغاة، أم أنه يؤدّي إلى الرّكود في التخلّف؟*** لِذا، في المرحلة التاريخية الرّاهنة، يطمح المثقف العضوي للشعب إلى تَغْيِير النظام السياسي، وإلى إصلاح المجتمع، وبعد ذلك، يساهم في توفير شروط الاستقرار.

(4) وثيقة "جمعية جذور"، بعنوان : «نحو سياسة تضع الثقافة في قلب التنمية الاقتصادية»، ص 10.

7. مَنْ هُم خُصُوم الثقافة؟

في ظاهر الأمور، كلّ مُكَوِّنَات المُجتمع، بما فيها وزارات ومؤسّسات الدولة، تزعم أنها ترغب في تَرْوِيج الثقافة، أو تحبّها، أو تعمل بها. لكن بمجرد أن تظهر منتوجات ثقافية نَاقِدَة، أو سَاخِرة، تلجأ عدّة جهات نافذة إلى تهميش، أو قمع، هذه المنتوجات الثقافية. ويَكْشِفُ البحث في تفاصيل واقع المجتمع، أن بعض مُكوّنات المُجتمع تُهمل الثقافة، أو تَكرهها، أو تُحاربها. فَمَنْ هم ***خُصوم الثقافة***؟

العَدُوّ الأول للثقافة هو المال الرأسمالي. لأن المال الرأسمالي يخلق علاقات زائفة، أو مُسْتَلَبَة (aliéné)، بين الأشياء. ولأن المال الرأسمالي يُضْفِي مظاهر خَدَّاعَة على كثير من الأشياء. ونجد في المجتمع أن الناس يكدحون، ويربحون المال، ثمّ يظنّون أنه بإمكانهم أن يشتروا كلّ شيء بواسطة المال. وهذا الظنّ ليس صحيحا. لكن الناس هم أنفسهم يُدركون، في منتصف حياتهم، أو في آخرها، أن الكثير من الأشياء الأساسية في حياة المواطن، لا يمكن شراءها بالمال. ومنها مثلاً الحُرّيَة، والثقافة، والمعرفة، والذّكاء، والسّعادة، والصِحّة، والصداقة، والحبّ، إلى آخره. لِذَا نَقُول: ***لَا يُمكن بَيْع الثقافة المُتَنَوّرَة، وَلاَ شِراءها.***

والعدوّ الثاني للثقافة، هو الدولة المُحافظة، أو الاستبدادية، أو الفَاسِدَة. وغالبا ما تتصرّف فيها ***السُلُطَات السياسية*** كخصم للثقافة. لأن هذه السُلطات السياسية تُحسّ أن كل نشاط ثقافي

نَقْدِي يُهدّد أمنها. ولأن هذه الدولة تَمنع أو تُعَرْقِل أي نشاط ثقافي لَا يَمدحها، أو لَا يُهادنها. وتفضّل السلطات السياسية دائما الثقافة التي تُجَامِلُهَا، ولو كانت هذه الثقافة رديئة، أو مُتخلّفة، أو زائفة. وَتُهمّش السلطات السياسية، أو تُضايق، أو تَقمع، كلّ ثقافة ناقدة، ولو كانتْ مفيدة، أو موضوعية، أو مشروعة، أو عِلمية، أو طَليعية.

والعدو الثالث للثقافة هو الحركات الدّينِيَة الأصولية المتشدّدة. فَبعد ظاهرة ما سُمّي ب «الربيع الديمقراطي»، الذي اندلع في بعض البلدان المُسلمة، أو الناطقة بالعربية (منذ سنة 2010 م)، إتّضح بجلاء أكبر مِمّا كان في الماضي، أنـــــه كلّما أصبحت الظروف ملائمة لهيمنة حركات أو جماعات إسلامية أصولية، أو متعصّبة، على المُجتمع، فإنها لا تتردّد في محاولة فرض الرأي الواحد، وذلك بدعوى تطبيق «الشّريعة الإسلامية». وَتَمِيلُ دائما هذه الحركات الإسلامية الأصولية إلى اعتبار كل ما يختلف عن «الشريعة الإسلامية»، أو عن «التقاليد الإسلامية»، بأنه مُضادّ للدّين، أو بِدْعَة، أو زَنْدَقَة، أو كُفْرًا. وتتعامل معه كعدوّ للإسلام. وَمَثَلًا الحديث القائل: «شَرُّ الأُمُور مُحْدَثَاتُهَا، وكل مُحْدَثَة بِدْعَة، وكلّ بِدْعَة ضَلَالة، وَكل ضَلالة في النار»، يُعبّر عن الخوف العَمِيق من كل إبداع، أو يَرْفُضُ كل ابتكار!

ولا تتحمّل هذه الحركات الإسلامية الأصولية الانفتاح على الثقافة الكَوْنِيَة التَّنْوِيرِيَة. بل تريد سجن الشعب داخل قفص «الشريعة الإسلامية». ولا تجد هذه الحركاتُ الأصولية الرّاحةَ إلاّ في إطار الإنغلاق على الذّات. وتفضّل سجن مجمل المجتمع في جهل شامل ومقدّس.

وفي مغرب اليوم، فقد أصبحت ***التيارات الإسلامية الأصولية المتشدّدة، سواء العلنية أم السّرية، تهيمن*** على التعليم بجميع

أسلاكه، وتسيطر على معظم الجرائد[5]، والإذاعات، والتلفزات، والمساجد. (وتسيطر التيارات الدّينية الأصولية في المشرق العربي على غالبية دور النشر، وغدت تتوفّر على قنوات تَلْفَزِيَة مُتعدّدة). وتسعى أيضا إلى التّغلغل في مجمل إدارات الدولة. وَهَاجِسُهَا هو «أَسْلَمَة الدولة والمُجتمع». وتستفيد هذه الحركات الإسلامية من كَون مُعظم المواطنين يحملون تلقائيا إيديولوجية إسلامية أصولية محافظة. وهذه الظاهرة، لا تهدّد فقط الثقافة والفنون، بل تهدّد أيضا مجمل الحريات في البلاد.

والعدو الرّابع للثقافة هو مجمل ***الأيديولوجية المعادية للعقل***، أو التي تُشَكِّكُ في العلوم الدقيقة، أو التي تعارض تحرير الإنسان، أو ترفض حقوق الإنسان، كما هي مُتعارف عليها عالميّا.

وتاريخ المغرب (سواء قبل، أم بعد، «استقلال» المغرب في سنة 1956) يشهد على ما عاناه المثقفون من مضايقات، وقمع، واضطهاد، على يد الدولة المستبدة، وكذلك على يد بعض الجماعات الإسلامية الأصولية المتعصّبة. وبعض المثقفين (أمثال المهدي بن بركة، وعمر بن جلون) اغتيلوا بالضبط لأنهم كانوا يهدفون، من بين ما كانوا يهدفون إليه، إلى تثقيف الشعب وتنويره. وشهداء أمثالهم هم كثيرون اغتيلوا في بلدان أخرى مثل مصر، وتونس، ولبنان، والسودان، وسوريا، والعراق، واليمن، وليبيا، إلى آخره.

فهل يمكن حقّا أن نُنَمِّيَ الثقافة داخل صفوف الشعب، إذا نحن لم ننتقد الاِسْتِلَاب من طرف المال، أو إذا لم ننتقد الدولة المحافظة أو الاستبدادية، أو الحركات الدّينية الأصولية أو المتعصّبة، أو الأيديولوجيات الرجعية؟

---

[5] أمّا الجرائد الناقدة، فقد قتلتها الدولة، الواحدة تلو الأخرى.

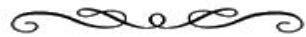

8. مَا هِي الدُّرُوس المُستخلصة من السياسات الثقافية الماضية؟

ذكرت وثيقة "جمعية جذور" بعض المحاولات الثقافية التي جُرِّبت بالمغرب بين سنوات 1980 و 1990. لكن وثيقة "جمعية جذور" لم تبحث عن ***أسباب إخفاق تلك السياسات الثقافية*** التي جَرّبتها في الماضي بعض مؤسّسات الدولة.

وقد كان على "جمعية جذور" أن تتساءل مثلاً : لماذا بقيّت نتائج محاولات وزير الثقافة الأسبق محمد بن عيسى (وأبرزها مهرجان أصيلاَ) محدودة؟ ولماذا الندوات الوطنية الثقافية السابقة المنعقدة في تَارُودَانْت (في سنة 1986)، وفي فاس (في سنة 1990)، لم تتحوّل إلى تغييرات جدّية في مجال الثقافة في المغرب؟ ولماذا «المجلس الأعلى للثقافة»، الذي أُسِّسَ بِمَرْسُوم في عهد وزير الثقافة الأسبق علّال سي ناصر، لم ينتج شيئا ذي أهمية؟ ولماذا وزير الثقافة الأسبق محمد الأشعري، (في وقت حكومة التناوب التوافقي، تحت رئاسة عبد الرحمان اليوسفي، وفي عهد الملك الجديد محمد السادس) حاول (منذ سنة 1998 م) تحريك بعض الأنشطة الثقافية، لكنه لم يستطع، مثل سابقيه، إحداث تغييرات جدّية في السياسة الثقافية للدولة؟ إلى آخره.

وما هي ***الدّروس المستخلصة*** من إخفاق كلّ هذه المحاولات السابقة في مجال تغيير السياسة الثقافية التي تنهجها الدولة؟ أعتقد أن أهمّ العبر المستخلصة هي التالية :

الدرس الأول : على خلاف كثير من الظّنون، كانت وستبقى ***الدولة المحافظة عاجزة على تنمية الثقافة***. ولا يُرجى منها خير في هذا المجال. ومن العبث الاعتماد على الدولة المحافظة بغية تنمية الثقافة. لأن ***الدولة المحافظة لا تقدر على إنتاج الثقافة، ولا على تنظيمها، أو تدبيرها، أو توجيهها.*** ولأن النظام السياسي القائم بالمغرب لا يقبل تثقيف الشعب، أو تنويره، وإنما يفضّل أن يبقى الشعب جاهلا، لتسهيل ترويضه. ولأن الثقافة الحيّة هي التي تجتهد لكي تكون عقلانية، نقدية، تقدّمية، وتحرّرية. بل ***المثقفون، المنتجون لمنتوجات ثقافية، كلّ في مجال موهبته أو تخصّصه، هم المؤهّلون أكثر من غيرهم، لإنتاج الثقافة، أو تنشيطها، أو تنظيمها، أو تنميّتها.*** وأقصى ما يمكن أن تقدمه الدولة للثقافة أو للمثقفين، هو ***تخصيص مساعدات مادية، أو تسهيلات*** (عبر سنّ القوانين، أو عبر توزيع الميزانيات العمومية، أو توفير البنيات التّحتية) لصالح بعض القطاعات التي تنتج، أو تُروّج، أو تتّجر في، منتوجات ثقافية أو فنية. وهذه المساعدات هي حق للمواطنين على الدولة. ***وإذا لم يناضل هذا الشعب من أجل انتزاع على هذه الحقوق، فإن الدولة لن تقدمها له.***

وأكبر وأهم مساعدة يمكن أن تقدّمها الدولة للمثقفين، ولمنتجي الثقافة، هي أن تحترم حرّياتهم، واستقلالهم الفكري والسياسي، وأن لا تحاول الدولة قمعهم، أو ترهيبهم، أو تدجينهم، أو تهميشهم، أو توظيفهم، أو تسخيرهم لخدمة أهداف النظام السياسي القائم. ***وهذه الحريات تنتزع هي أيضا، ولا تمنح.***

الدرس الثاني : ظل ***النظام السياسي المحافظ هو أكبر خصم للثقافة وللمثقفين***. ثم انضافت إليه الحركات الإسلامية الأصولية المتشدّدة. لأنها تخشى هي أيضا كل ما هو عقلاني، أو نقدي، أو

تقدّمي، أو تحرّري. ولا تجد هذه الحركات الأصولية الرّاحة إلاّ في قِيَمِ مَاض سَحِيق وَمُحافظ.

الدرس الثالث : كانت وستبقى تنمية الثقافة مشروطة بتحرير وسائل الإعلام العمومية (تلفزات، إذاعات، وما شابهها) من هيمنة السلطة السياسية، ومن سيطرة الشركات الاقتصادية، ومن تأثير الحركات الدّينية الأصولية. بل سيبقى نهوض الثقافة مشروطا أيضا بتحرير التعليم (بجميع أسلاكه) من تدخّلات أو توجيهات السلطة السياسية، وكذلك من تأثير الحركات الدّينية الأصولية المُستترة. ولا بدّ إذن من تطبيق فصل الدّين عن الدولة، وفصل الدّين عن السياسة، وَحُرِّيَة العَقِيدة، وَحُرِّيَة العِبَادَة، وَحُرِّيَة عدم العِبَادَة[6].

والأحسن للشعب، ليس هو أن تكون الثقافة مُسَيَّرَة من طرف موظّفين مُسَخَّرِين لِخِدمة السلطة السياسية، أو من طرف حركات دينية أصولية، وإنما هو ***أن تكون مرافق مثل الإعلام العمومي، والتعليم، والثقافة، مُوجّهة ومسيّرة من طرف خبراء أكفاء، ومستقلّين، ومنتخَبين من طرف المحترفين أو المهنّيين العاملين في هذه المرافق***.

الدرس الرابع : يجب تحرير كل البنيات التحتية الثقافية (مثل المراكز الثقافية، والمركّبات الثقافية، ودور الشباب، والمسارح، والمكتبات الوطنية والمحلية، وما شابهها)، من وصاية وزارة الداخلية، ومن أية إدارة تابعة للسّلطة السياسية، وكذلك من هيمنة التيارات الدينية الأصولية (سواءً كانت علنية أم سرّية). لأن هذه الإدارات التّابعة للسّلطة السياسية، أو الإدارت الخاضعة لتيارات دينية أصولية،

---

[6] أنظر كتاب: رحمان النوضة، "نَقْد الشعب". ويمكن تنزيله من مدوّنة الكاتب (http://LivresChauds.Wordpress.Com).

تبقى بطبيعتها معادية للثقافة، ولا تعرف سوى القيام بالضّبط، وَالْكَبْت، وَالمَنْع، والقَمع.

وتُستحسن الإشارة صراحةً، في الدستور، وفي القانون، إلى أن الأنشطة الثقافية، والفنية، والجَمْعَوِيَة، لا تحتاج لأي ترخيص من طرف الدولة، أو مِن طرف وزارة الداخلية، أو من طرف السّلطات المحلية، أو غيرها من إدارات الدولة.

9. لِمَاذا نَحتاج إلى تَرْجمَة الكتب الأجنبية؟

تَتَغَذَّى الثقافة من عدّة ***مصادر***، أو ***منابع*** (مثل البحث العلمي، أو حرّية التعبير، أو حُرّية التّأليف، أو النّشر، أو الإبداع، إلى آخره). ومن بين أهم مصادر الثقافة، تأتي أيضا ***ترجمة الكتب الأجنبية*** إلى اللغة، أو اللغات الوطنية، ثم نشرها، ثم تعميمها على المكتبات المحلية. كما أن مختلف الثقافات القومية، أو الإثنية، أو الوطنية، تَتَلَاقَحُ فيما بينها.

ومن الواضح أن الأشخاص الخواص لا يقدرون على ***تمويل ترجمة الكتب الأجنبية***. بل الفاعل الوحيد القادر على تمويل الترجمة بانتظام هو الدولة. ويمكن تخفيض تكاليف الترجمة إلى اللغة العربية عبر ***التنسيق والتكامل*** مع بلدان أخرى ناطقة كلّيا أو جزئيا بالعربية. وهي كثيرة وغنيّة.

وتُتيح ***التكنولوجيات الإلكترونية الحديثة*** (ordinateur, internet, scanner, optical character recognition, softwares converters, etc)، ومعظمها من إنتاج شركات قائمة في "الولايات المتحدة الأمريكية" (USA)، تخفيضَ كلفة ***نسخ الكتب، ورَقْمَنَتِها*** (numérisation)، وتوزيعها بسرعة فائقة على ملايين الأشخاص عبر العالم. ونجد في موسوعة "فيكبيديا" (Wikipedia) أن العشرات من أكبر وأهم المكتبات في العالم (في أمريكا، وأوروبا، واستراليا)، دخلت في شراكة مع شركة "جُوجَل" (Google) . وكل واحدة من هذه

المكتبات الكبرى، تحتوي على بضعة ملايين من الكتب. وبين سنتي 1996 و 2012 م، تجاوز عدد الكتب التي صوّرتها، أو رَقْمَنَتْهَا (digitization)، شركة "جوجل" (Google) الأمريكية، أكثر من 20 مليون كتاب. أي قرابة 5 مليار صفحة. وترجع هذه الكتب المُرقمنة إلى 40 مكتبة، و 100 بلد، و 400 لغة. وفيها كتب، ومجلاّت علمية. بعضها مُحرّر من حقوق التّأليف، أو حقوق النشر، وبعضها لا زال خاضعًا لهذه الحقوق. وهذه هي أكبر مكتبة في العالم. وبمجرّد أن تتمّ رقمنة (numérisation) وثيقة معيّنة، يصبح بالإمكان تقاسمها مع العالم كلّه، بالمجّان، أو بثمن زهيد (يتراوح بين نصف درهم، و 30 درهم للكتاب). وهذا الانجاز يبقى مستحيلا بالتقنيات القديمة. ولو أن بعض المكتبات، وبعض ذوي حقوق التّأليف أو النشر، تتصارع أحيانًا، عبر القضاء، مع شركة "جوجل"، حول حقوق المؤلّف، أو النّاشر، وحول تقاسم الأرباح، أو التحكّم في الولوج إلى النسخ.

ونلاحظ بِذُهُول، أن بضعة جامعات أمريكية، وبضعة شركات تعمل في مجال التكنولوجيات الإلكترونية، والبرمجيات الجديدة، مثل شركة "جوجل"، في ظرف 10 أو 20 سنة، غيّرت بشكل جذري، لا مثيل له في تاريخ البشرية، دينامية الاتّصالات، وتبادل المعلومات، عبر العالم. كما أنها غيّرت ***سُهولة وسُرعة سُيولة الثقافة*** في بلدان العالم كلّه. وغدت التفاعلات المجتمعية، وبالضّبط ***التفاعلات الثقافية***، أكثر سرعة وغزارة.

وإذا حاولنا مقارنة المغرب مع ما أنجزته مثلاً شركة "جوجل" في ميدان الثقافة، فَستصيبنا الدّوخة، وسَنُحسّ أننا أقزام صغار، غارقون في انحطاط سحيق.

ولا توجد في المغرب، بلاد 35 مليون نسمة، سوى مكتبتان (بالمعنى الحقيقي للكلمة). الأولى هي «المكتبة الوطنية للمملكة

المغربية» (BNRM)، وتوجد في العاصمة الرباط. والثانية هي «مكتبة الملك عبد العزيز آل سعود»، وتوجد في مدينة الدار البيضاء. والدّخول إلى هتين المكتبتين مُقَنَّن، ومحدود، وغير مباح لعامّة المواطنين. حيث لَا يُسْمَحُ بالدخول إلى هتين المكتبتين سوى للطلبة والأساتذة العاملين في مجال تَهْيِئ شهادة الإِجَازَة والدُكْتُورَاه. ولا يرتاد عادةً هاتين المكتبتين سوى بعض الأساتذة، والطلبة، و الباحثين الجامعيين. ويشتكي موظفو هذه المكتبات من ضياع أو سرقة بعض الكتب.

و«المكتبة الوطنية (BNRM)» هي مكتبة صغيرة بالمقارنة مع مكتبات الجامعات الأمريكية والأوروبية. وقد صرّحت هذه "المكتبة الوطنية"، في سنة 2012، أنها تعمل بهدف رَقْمَنَة عدد من الكتب التي توجد في حَوْزَتِها، ثمّ ستضعها في متناول عَامَّة المواطنين. لكن هذه الخدمة لا زالت خدمة موعودة، ولم تتحوّل بعدُ إلى خدمة نافذة، وناضجة، وسهلة الاستعمال. ولو أن أكثر من 15 مليون مغربي يستعملون شبكة الأنترنيت.

أما مكتبات «البعثات الثقافية» (الموجودة في المغرب)، والتي تَمْتَلِكُها دول هي فرنسا، إسبانيا، إيطاليا، والولايات المتّحدة الأمريكية، فتبقى على العُموم صغيرة نسبيا، وتقتصر على ترويج بعض منتوجاتها الثقافية الكلاسيكية أو الدِعَائِيَة.

أمّا المكتبات المحلية الموزّعة عبر المغرب، وعددها الرّسمي يقارب 300، فهي تُستعمل لِنَفْخ الإحصائيات، ولا تستحقّ تسمّية «مكتبة»، ولا تُوجد فيها كتب جيّدة، ولا يستفيد منها أحد.

وفي المغرب، ومنذ «استقلال» البلاد في سنة 1956 إلى الآن، ***أَلِفَت الدولة أن تتهرّب من واجب دعم نشر الكتاب، ومن تمويل الترجمة***. ولا تخصّص الدولة ***للبحوث العلمية*** إلاّ فتاتًا هزيلاً.

وحتى الأحزاب التقدّمية بالمغرب، لا تذكّر الدولة بواجب دعم النّشر، وتمويل الترجمة، وتمويل البحوث العلمية. وكل حزب سياسي يصل إلى الحكومة ينسى بسرعة شعاراته القديمة، أو يعترف أنه يعجز على إقرار سياسات جديدة.

فَيُطرح على أنصار الثقافة (بالمغرب) أن يتجنّدوا للتنديد بهذا الواقع الثقافي المُفلس، وأن يساهموا في تغييره.

[وللمُقارنة، يبلغ طول رفوف الكتب في ***المكتبة البريطانية*** 624 كيلو متر. ويبلغ طول رفوف ***مكتبة الكونجرس الأمريكية***، الموجودة في واشنطن، 1349 كيلومتر. ويبلغ إحصاء الكتب في مكتبة الكونجرس مائة وثلاثين مليون مادة، فيها ثلاثون مليون كتاب، بأربعمائة وستين لغة. وهي المكتبة الأضخم في العالم. وتبلغ مساحتها أربعين هكتارا. بل هي مصنعٌ لإنتاج الأفكار، والإبداعات. وهي كذلك مؤسّسة الأفكار المسؤولة عن التقدم، والانتعاش العلمي والاقتصادي، والفكري. وتتولى هذه المؤسّسة جمع معظم إصدارات العالم[7]].

[7] توفيق أبو شومر، الحوار المتمدن.

10. أَزْمة الكُتَّاب وأزمة دُور النَّشْر

يمكن أن نـتّفق بسهولة على أن ***العنصر الرئيسي، الحامل للتّراث الفكري، والمعرفي، والثقافي، هو الكِتَاب*** (وليس الفنون، أو الصُّور، أو التّقاليد، أو الفُولكلور). كما يمكن الاتّفاق على ***الأهمية الحاسمة للكِتَاب، في مجال تَوْثِيق الثقافة، وَصِيَّانَتِها، ونقلها، من المؤلّف إلى القارئ، ومن الأجيال السّابقة إلى الأجيال اللاّحقة.***

ومُنتج الكِتاب هو أساسًا كَاتب الكِتَاب. وَمُرَوِّجُو الكتاب (في شكله الوَرَقِي) هو شبكة مكوّنة على الخصوص من: الكَاتب، والنّاشر، والطّابع، والمُوزّع، وبائع الكتب. بَينما يُضَاف إلى لائحة مُرَوِّجي الكتاب المتداول على شبكة الأنترنيت أصحاب العناصر المُكَوِّنَة لِبِنْيَة شبكة الأنترنيت. وأزمة الثقافة مركّبة. حيث تتداخل أزمة الكُتّاب مع أزمة دور النّشر، وكذلك مع أزمات المواطنين. ومن الصّعب الفصل بين أزمات كلّ هؤلاء الفاعلين.

وأصبحت اليوم القوانين التي تَحْكُمُ حقوق النّشر والتوزيع، والمُتَجَلِّيَة في ***عُقُود النّشر*** الإجبارية، المُبرمة بين الكاتب والنّاشر، أصبحت مِن بين العراقيل الكُبْرَى التي تُعَرْقِل نشر الثقافة. ولا يمكن تنشيط الثقافة بدون تغيير ***عُقُود النشر*** بشكل جدري. لأن هذه القوانين أو العقود تُغلّب مصالح النّاشر على مصالح الكاتب. وتحوّل عُقُود النَّشْر آليًّا الكِتَابَ من مِلْكِيَة المُؤَلِّف، إلى مِلْكِيَة خاصّة بالنَّاشِر وحده. وهذا النَزْع لِلْمِلْكِيَة هو ظُلْمٌ وَاضح، واستغلال بَيِّن، وَمُضِرٌّ بِالإنتاج الثقافي وَنَشره. فإذا أراد مثلًا الكاتب إِيصَال كتابه إلى عَامَّة

المواطنين عبر عَرْضِ كِتَابه، جُزْئِيًّا أو كُلِّيًا، على شبكة الأَنْتِرْنِيت، والسَّمَاح بِتَنْزِيلِه بالمجّان، فإن عُـقْدَة النَشْر تُعْطِي لِلناشر حَـقَّ مَنْع الكاتب مِن القِيَّام بِذلك، ولو مَرَّت عِدَّة سنوات على بداية نشر الكتاب. وإذا اِخْتَفَى كتاب مُحدّد من السّوق، بينما طَلَبُه مَا زال مُستمرًّا، وإذا طلب كاتب هذا الكتاب مِن النَّاشر أن ينجز طبعةً إضافية لِتَلْبِيَة طَلَب الكتاب، فإن العُقدة النموذجية (المبرمة بين النّاشر والمؤلّف) تُعْطِي للنّاشر حق رفض هذا الطلب. وَبِمُوجِبِ عُـقدة النشر، يمنع كذلك النّاشرُ الكَاتبَ من حق اللّجوء إلى نَاشِرٍ آخَرَ لِنَشْرِ طَبْعَة إضافية. فيبقى هكذا الكِتاب (كَمَضْمُون ثقافي) مُجَمَّدا (في مِلْكِيَة الناشر)، ولا يفيدُ النّاشِرَ، ولا المُؤَلِّفَ، وَلَا جُمهور القُرَّاءِ، وَلَوْ مَرَّت سنوات، أو عُـقُود، على بداية نشر الكتاب المعني. وَتُبيح عُـقْدَة النَشْر (المُبرمة بين الكاتب والناشر) أن يَبِيع الناشرُ مِلْكِيَّة الكتب الموجودة في حوزته إلى ناشرين آخرين، بينما تَمْنَع عُـقْدة النشر على كاتب الكتاب (أو ذَوِيه) أن يستغلّ كتابه بأيّة طريقة كانت.

وَتَعِـدُ عادةً عُـقْدَة النشر المُبرمة بين الكاتب والناشر بأن يحصل الكاتب على قرابة 10 في المِئَة من ثمن النُّسَخ المُبَاعَة. وغالبا ما لا يَحترم الناشر هذا البند في العُـقدة. وَلَمْ أَجِدْ وَلَوْ كاتبًا مغربيا واحدًا يشهد أن ناشر كتبه أعطاه تلك الـ 10 في المِئَة من ثمن النسخ المُبَاعَة. ربّما لأن أَعْداد النُسَخ المُباعة من الكتاب تبقى عُمُومًا هَزِيلَة (ما يتراوح عُمُومًا بين 1000 و 2000 نسخة في المغرب). ولم يحدث أن قَاضَى كاتب ناشرًا بسبب عدم احترام هذا البند من العقدة. بينما يمكن بِسُهُولة أن يُـقَاضِيَ الناشر الكاتب إذا نشر كتابه، جزئيًّا أو كلّيًا، على شبكة الأنترنيت.

ومعظم الكُتَّاب يُعلنون أن هدفهم من الكتابة، هو المساهمة في نشر الثقافة، أو تنشيطها، وليس هو ربح المال. وأثناء تحرير نَصِّ

الكتاب، غالبًا ما تُكَلِّفُ الكِتابةُ الكَاتِبَ نفقات هامّة ومتنوّعة، بعضها مرئي، وبعضها خَفِيّ. وغالبا مَا تتجاوز نفقات الكَاتب مُجْمَلَ مَا يُنْفِقُه كلّ من النّاشر والمُوَزِّع مجتمعين. ورغم أن كِتابة أي كِتاب جدّي تتطلب سنوات من الاجتهاد المُضْنِي، ورغم أن معظم المؤلّفين يحتاجون إلى تعويض مادّي ولو متواضع مُقابل نَفَقَاتِهم (المرئية والخفيّة)، أو مُقَابِل عملهم الطَوِيل والمُضْنِي، فإن معظم الكُتّاب يفضّلون الاستمرار في كتابة كُتُبهم ونشرها، ولو لم يربحوا أيّ شيء مادّي من نشرها. والناشر والموزّع هما الوحيدان اللذان يربحان من تَرْوِيج الكتاب. وحاجة المجتمع إلى استمرارية نشاط التأليف، تستوجب إيجاد حلول قانونية عادلة تَصُون، في نفس الوقت، الحقوق المشروعة لكلّ من الكاتب، والنّاشر، والموزّع، والكُتبي (الذي يبيع الكُتب بالتقسيط)، كُلٌّ حسب الجُهْد الذي بَذَلَهُ). ومن زاوية مصلحة المواطن القارئ، ومن مصلحة الثقافة، يُرْجَى أن يكون ثمن بيع الكتاب رمزيًّا، أي أن يكون أرخص مِن كُلْفَتِه الحقيقية. ولا يُعقل أن يكون ثمن الكِتَاب مُبالغًا فيه (بالمقارنة مع القُدرة الشِّرائية للمواطن البسيط)، ولا أن تكون تكلفة توزيع الكتاب مرتفعة. (حيث أن شركات التَوْزِيع في المغرب تَسْتَغِلُّ موقعها الاِحْتِكَارِي، وَتَقْتَطِعُ ما بين 40 و 55 في المِئَة مِن ثَمن بيع الكتاب. وأَحْيَانًا لَا تُؤَدِّي شركات التوزيع كلّ مَا في ذِمَّتِهَا إلى الناشر)! بل يُستحسن تسهيل حق الوصول إلى الثقافة، وإلى المعلومات، وإلى التراث الثقافي العالمي، عبر دَعْمٍ مَضْمُون وَمُتَوَاصِل من الخزينة العامّة للدولة.

وإذا فحصنا ***مشاكل دور النّشر*** بالمغرب (وعدد الناشطين منها قد يتراوح بين35 و 45)، سنجد أن معظمها يعيش حياة متباطئة، أو شبه متوقّفة، أو على حافة إفلاس اقتصادي. وبعض دور النّشر حديث النّشأة، والباقي منها يعاني من خصاص مالي، بل هو مهدّد بإغلاق

شركته واختفائها. ونجد أن غالبية النّاشرين مضطرّين إلى أن تكون لهم مهنة ثانية موازية، أو أن يكون لهم مصدر مدخول مالي إضافي يعيشون منه، حيث يستحيل أن يعيشوا فقط من نشاط نشر الكتب.

ونظرًا ***لِغياب، أو لضعف، المردودية المالية للأنشطة الثقافية (في إطار الرأسمالية)***، لا يستطيع شخص أن يكون «ناشرًا»، في بلد عربي أو مُسلم، إلاّ إذا كان مناضلا شغوفًا بِنَشْر الثقافة والدِّفَاع عنها. بل لا يصمد في مهنة «ناشر»، خلال أمد متوسّط أو أكثر، إلاّ من هو متطوّع لدعم الثقافة، ولو من خلال الإنفاق عليها من ماله الخاص، وذلك دون مقابل مادّي، لتعويض ما قد يعانيه من عجز مالي، أو من خسائر اقتصادية.

[وقد نشرت ***مكتبة "مؤسّسة الملك عبد العزيز آل سعود" الموجودة بمدينة الدار البيضاء تقريرها السنوي 2016 – 2017***، في مجالات الأدب والعلوم الإنسانية والاجتماعية (باستثناء العلوم الدّقيقة). وممّا جاء فيه:

1) تُمَثِّل المطبوعات المنشورة على نفقة المؤلّف نسبة 20 في المائة. لكن توزيعها يبقى محدودا.

2) بَلَغ عدد الناشرين المهنيين 178 ناشرا. وقد نشروا 43 في المائة من مجموع المنشورات. وعدد المؤسسات التي أصدرت 10 عناوين أو أكثر وصل إلى 18. وهي كلها ذات طبيعة أو أهداف سياسية.

3) معدّل سعر الكتاب هو 65 درهم (و 93 درهم في الجزائر، و 112 درهم في تونس، و 260 درهم في فرنسا).

4) عدد المجلات 173، ومنشوراتها 453 عددا] (اِنْتَهَى المُقتطف من التقرير السنوي لمكتبة الملك عبد العزيز آل سعود).

[وحتّى ***دور النّشر المشهورة، أو المجيدة، التي كانت موجودة في بيروت لبنان،*** والتي ظلّت تُنوّر مجمل البلدان الناطقة بالعربية، خلال مجمل القرن العشرين، أصبحت اليوم هي نفسها تعيش أوضاعا اقتصادية خانقة، وبعضها قد اختفى. بينما المؤسّسات الحديثة، الموجودة في دوّل الخليج العربي، التي تنشر اليوم كُتبا ومجلات، وتنفق عليها بسخاء من دولارات النّفط، تبقى متخلّفة بالمقارنة مع دور النّشر اللبنانية العتيدة. لأنها تمارس رقابة متشدّدة على المضامين المرشحة للنّشر. وتقصي كلّ ما يتعارض مع أنظمتها السياسية، بل ترفض كلّ ما هو تنويري، أو نقدي، أو معارض، أو ثوري، أو مُبدع. ويستحيل أن يزدهر نشر الكتب في مجتمعات (مثل بلدان الخليج العربي) لا يَتَوَفَّرُ فيها حَدٌّ أدنى من الديمقراطية، وحرّيات التعبير، وفصل الدِّين عن الدولة، وحرّية العقيدة، وحرّية العبادة، وحرّية عدم العبادة].

ومن زاوية اقتصادية محضة، نلاحظ في البلدان العربية أو المسلمة، أن أيّ دار لِنشر الكتب تعمل كمقاولة تجارية عادية، وتهدف إلى ***ربح المال،*** تصبح مهدّدة بالإفلاس، ولن تستطيع أن تدوم (في ميدان النّشر) خلال أكثر من مدى متوسّط. والسّر في ذلك يرجع إلى ***ثلاثة أسباب سلبية رئيسية: السّبب الأول*** هو أن عامّة المواطنين العرب أو المسلمين يُعْلُونَ شَأْنَ الدِّين، وَيَـزْدَرُون الثقافة، ولا يقرؤون الكُتب بما فيه الكفاية، ولا يعطونها أهمية مُعتبرة. وبعض المواطنينَ يقرؤون فقط القرآن، ويرفضون قراءة ما سواه[8]. ***والسبب الثاني*** هو أن القُدرة الشِّرائية لدى معظم المواطنين ضعيفة. ***والسبب الثالث*** هو أن

[8] أعرف شخصا أكّد لِي بِافتخار وثقة في النفس، أنه خلال أكثر من ثلاثين سنة، يرفض قراءة أي شيء كان، باستثناء القرآن. ولا يُدرك هذا الشخص أنه سَجَنَ نفسه داخل سجن ضَيِّق جدّا.

الكِتاب ليس سلعة تجارية عادية، فَلَا يستطيع نشاط إنتاج الكتب أن يستمر في الوجود إذا لم يكن مُدَعَّمًا من طرف الدولة والمجتمع.

والواقع العنيد (في البلدان العربية أو المسلمة) هو أنه ***لم توجد، ولن توجد، شركة تعيش وتزدهر، على أمد طويل، بفضل الأرباح المالية التي تجنيها من نشاط نشر الكُتب وحده.*** ولو كان الكُتّاب يكتبون بهدف ربح المال، ولو كان النّاشرون يمتهنون مهنة نشر الكُتب بهدف ربح المال، ولو كان قُرّاء الكتب يشترون هذه الكتب بهدف جني منافع مادّية مباشرة، فإن إنتاج الكتب سيصبح بسرعة مُتَوَقِّفًا، أو مُستحيلا ! وهذا هو الحال الذي يظهر في بلدان العالم المُسلم، أو الناطق بالعربية. فإمّا أن يكون إنتاج الكتب مدعّما من طرف المجتمع، ومن طرف الدّولة، ومن طرف المقاولات الاقتصادية الكبرى، وإما أنه سيغدو مستحيلا ! ***لأن طبيعة النظام الرأسمالي تجعله لَا يرى أيّة منفعة في الأنشطة الفكرية. بل تَحْتَقِر الرّأسمالية المنتوجات الثقافية، وَتُقَلِّلُ من قيمة الكُتب، وترفض الإنفاق عليها.***

وقد يكون الجزء الأوّل من الحلّ هو أن تنفق الدّولة على الثقافة من مداخيل الضرائب المحصّلة. والجزء الثاني من الحل هو أن تَتَطَوَّع بعض الشركات الكبيرة والمزدهرة، التي يُديرها مُدراء متنوّرون، والتي تطمح إلى أن ترقى إلى مستوى ***شركات «مُواطِنة»*** (entreprises citoyennes)، إلى أن تَتَكَفَّل بدعم دار لِنشر الكُتب تابعة لها. لكن بشرط أن تمنح هذه الشركات المعنية لهذه الدّار للنّشر استقلالية إدارية تامّة، وحرّية فكرية كاملة، دون أن تتدخّل تلك الشركات في اختيار، أو في منع، الكتب المرشّحة للنشر. كما يمكن لهذه الدّار للنّشر المُدَعَّمَة، أن تكون تابعة، ليس لشركة واحدة، وإنما لعدّة شركات متعاونة في دعم هذا النشاط الثقافي. وفي جميع الأحوال، ***ولكي تكون هذه الدّور للنّشر فعّالة في مجال إنتاج وتنشيط الكُتب، يلزمها أن***

تكون غير ربحية (non profitable). أمّا ***إذا كانت دور النّشر ربحية، فإنها ستغدو تَبعِيَّة، أو مُسَخَّرَة من طرف القوى الاقتصادية المُهيمنة على السّوق، وعلى المجتمع، ومهدّدة بالزّوال على المدى الطّويل.***

وغالبية دور النّشر في المغرب تجد نفسها مجبرة على تقليص الأشخاص العاملين فيها إلى قرابة 2 أو 3 أشخاص. وأجور المأجورين في دور النّشر تكون قريبة من الحدّ الأدنى القانوني للأجر. وأقلّية صغيرة فقط من بين دور النّشر الموجودة في المغرب هي التي تستطيع، بشكل منتظم، أن تنشر ما يتراوح بين كتاب واحد وثلاثة كتب في السنة. ولا يتجاوز معدّل النّسخ المطبوعة من كل كتاب عادي قرابة ألف أو ألفي نسخة. بينما يبلغ عدد سكّان البلاد قرابة 35 مليون نسمة. وتضطر دور النّشر إلى تخفيض ثمن بيع الكتاب إلى أدنى حدّ ممكن (من 30 إلى 60 درهما). لأنه كلّما كان ثمن بيع الكتاب مُرتفعا (أي ما يَفُوق 80 درهما)، فلن يُباع منه إلاّ عدد هزيل، وغير كاف، من النّسخ، نظرًا لضعف القدرة الشِّرائية للمواطنين.

وحالة المكتبات الخصوصية (librairies) (أي التي تبيع الكتب بالجملة، أو بالتقسيط) بالمغرب، تعيش هي أيضا مشاكل صعبة. ولا تقل هذه المشاكل خطورة عن مشاكل دور النّشر.

وكثير من الكُتّاب المغاربة، الرّاغبين في نشر كتبهم، لا يجدون ناشرًا يقدر على نشر منتوجاتهم الثقافية داخل بلادهم. فيحاولون اللّجوء إلى دور للنّشر موجودة في بلدان أجنبية، أو يُرْغَمون على أداء تكاليف الطّبع والتّوزيع من مالهم الشخصي الخاص (إن كان لهم فائض من المال). وبعض الكُتّاب المغاربة يُضطرّون إلى الكِتابة باللغة الفرنسية، وذلك فقط لأنهم يعرفون مسبقًا أنهم لن يستطيعوا العثور على ناشر سوى في فرنسا.

وكمثال على ***اِنْتِقَائِيَة أو تَمْيِيزِيَّة دُورِ النَّشْرِ*** في المغرب، حدث خلال سنوات 1980 و 1990 م، أن ما يقرب من 200 شخص من بين المناضلين، ومن قدماء المعتقلين السياسيين، ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في عهد الملك المُستبد الحسن الثاني، كتبوا كُتبًا مهمّة عن تجاربهم، أو عن سِيَرِهِم الذّاتية، أو عن أفكارهم. لكن مجمل دور النّشر تهرّبت من نشر أعمالهم. فأضطر معظم هؤلاء المناضلين إلى نشر كتبهم على حساب نفقاتهم الشخصية. واضطرّوا إلى أداء نفقات الطّبع والتوزيع من جيوبهم الخاصة، رغم فقرهم. وكان هؤلاء الكتاب يبيعون كتبهم بثمن زهيد (يتراوح بين 25 و 40 درهما للنّسخة). ولا تساعد مثل هذه الأوضاع البئيسة على نشر الثقافة وتنشيطها. فالكاتب الذي لا يجد ناشرا، يبقى كأنه غير موجود، وتصبح أعماله محكوم عليها بِالتَهْمِيش، أو الزّوال، أو الضّياع.

والملاحظ في الواقع المُعاش، هو أن بعض التجّار الذين يَتَّجِرُون في المنتوجات الثقافية، يريدون أن يتحكّموا في مضمون الثقافة التي يُروّجونها. ويريدون التّمييز بين المثقفين، وتحديد قيمة كل واحد منهم. وبعض الناشرين، أو بعض الموزّعين، أو بعض الموظفين المكلّفين بتقديم الدّعم للثقافة، أو بعض أصحاب المكتبات، يريدون أن يقرّروا ما هي الكتب التي تستحقّ النشر، ومن هم المثقّفون الذين يستحقّون أن يأخذوا الكلمة لمخاطبة الشعب. وهذا كلّه غير مقبول. لأن ***العقل يطلب منّا أن نميّز بين التّاجر والمثقّف، وبين الموظّف والمثقّف.*** فالتّاجر هو مجرّد تاجر، وليس بالضرورة مثقّفا. والموظّف هو موظّف، وليس بالضرورة منتجا للثقافة. والأحسن هو أن يقتصر دور التّاجر على تنظيم تجارته، ولا يحقّ له أن يقرّر ما هو نوع الثقافة التي يحتاجها الشعب، ولا من هو صنف المثقّف الذي يستحق أن يتحدّث إلى الشعب. والأسلم هو أن يتنافس بحرّية المثقفون

الحقيقيون، وأن يتصارعوا في مجالات تعميق، وتنشيط الثقافة، دون تدخّل الفاعلين السياسيين، ولا الاقتصاديين. وإلّا أصبح مُحَرِّك الأنشطة الثقافية هو هَاجِسُ التّجارة. وفي هذه الحالة، سيغدو هدف الإنتاج الثقافي هو جني الرّبح التّجاري، وليس هو تثقيف الشعب وتنويره.

ومن المحتمل أن تدفع في المستقبل مثل هذه المشاكل إلى تَزَايُدِ نَشْر وترويج الكُتب، مباشرة على الأنترنيت، دون المرور عبر النشر على الورق.

11. مَا الخُلاصة ؟

تلك هي أبرز التساؤلات المحيّرة، المطروحة حول ***مسألة الثقافة بالمغرب***. وعلى خلاف بعض الآراء التي تَرْضَى بِتَقْيِيد الثقافة بِـ «الخطوط الحمراء» التي يفرضها النظام السياسي القائم، أو التي تريد فرضها التيارات الدّينية الأصولية، نُؤكّد أن الخلاصة الأولى لتحليل الثقافة ونقدها، هي حاجتنا المَصِيرِيَة إلى مُوَاصَلَة التقدّم بِجُرْأَة، عبر التَسَاؤُل، وَالبَحْث، والْاِسْتِيعَاب، وَالفَحْص، وَالنَقْد، وَالإِبْدَاع. والخلاصة الثانية هي أن الخيار الثقافي المطروح علينا (كأفراد، و كشعب) كان وسيبقى واضحا، وهو التّالي : ***إمّا أن نُشيّد ثقافة حُرَّة، عَقْلَانِيَة، تَقَدُّمِيَة، ديمقراطية، إنسانية، وَمَبْنِيَة على أَسَاس العُلُوم الدَقِيقَة، وَمِنْفَتِحَة على مُجْمَل التُرَاث الثقافي الكَوْني، وإمّا أن نبقى غارقين في انحطاط مجتمعي شمولي ! ولا يوجد أي خيار آخر !***

رحمان النوضة (حُرّرت الصّيغة الأولى لهذه الوثيقة، بالدار البيضاء، وَوَنُشِرَت على الإِنْتِرْنِيت، في 5 يناير 2015).